

دراسة في بعض حروف المعاني والمباني

د. حيدر ناجي مظلوم

كلية الفنون الجميلة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد المصطفى، وعلى آله الأطيبين الأطهرين المنزهين من الرجس، المنقّين من الدّنس فجعلهم عدل القرآن، ومن تبعهم بإحسان ويقين.

يُعدُّ مبحث الحروف من المباحث والدراسات التي أثرت المكبة العربية بما وقف عليها العلماء تصنيفاً وتحقيقاً، وشروحاً، وبحوثاً. وعلى الرغم مما كُتب وصنّف فيها إلا أنّ إناء بحثه يتسع ليشمل دراسات أخرى فنقف على مصنّفات كثيرة. ودوننا ما صنّف في ميدان الحروف ممّا أفردت في حقها مصنّفات، وأبواب نحو: كتاب منازل الحروف، وكتاب معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، وكتاب الجنى الداني في حروف للحسن بن قاسم المرادي، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري الذي صنّف كتابه على الترتيب الهجائي متناولاً بحث الحروف بحثاً مفصلاً مبتدئاً بالهمزة، ومنهياً بالياء، ونحوها ممّا تضمنته مصنّفات أخرى من مباحث الحروف المبنوثة في بطونها. ولعمري فإن مبحث الحروف من المباحث المتشعبة في مسالكها المتداخلة في مباحثها، سابر غورها، ممّا جعل العلماء والباحثين يتجاوزون أطرافه بما ينتهي إليه نظرهم من تخصيص دراستها في جانب دون الجانب الآخر؛ لأنّ الحرف - قيد الدراسة والبحث - ذو خصائص متعددة، فهو ذو تصرّفات متعددة كثير، فيتصرّف بحسب ما تتوارد عليه من المعاني النحوية الكثيرة، ويتصرّف بما يعثور بنيته من الزيادة والتصرّيف نحو: الإبدال والإعلال، ويتصرّف بما يستتبعه من ظواهر صوتيه تتعلق بالمخرج والصفة، ويتصرّف بما تختصُّ به - في علم البيان والبديع - من دلالات بيانية.

وعليه فهو ميدان العلوم، ومطلب العلماء في كلّ فنٍّ، فترى يُمسك النحويون بطرف، والصرفيون بطرف، والبلاغيون أو البيانيون بطرف ثالث. ومن أهم ما تتوجه دراستي إليه في مبحث الحروف هي دراسته نحويّاً إذ أقف فيها على معانيه الكثيرة، واستعمالاته المتعددة بما يستقيم فيه تأويلاته، وتيسر في المسوّغات تقديراته من ذلك معنى حرف الفاء الذي رادف معنى الواو "1" في نحو قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل
يسقط اللوى بين الدخول فحومل "2"

أو ما رادف فيه الفاء معنى "ثمّ" على نحو ما تأوله ابن مالك "3" في قوله تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثمّ جعلناه نطفة في قرار مكين ثمّ خلقنا النطفة علقةً فخلقنا العلقة مضغةً فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً" سورة المؤمنون آية: 12-14، ونحوها كثير اتسع ذكرها، وتبين مفادها بين يدي البحث. وللعلماء في هذا المقام مذاهب كثيرة وطرائق قدد، فنال هذا الجانب النصيب الأوفر، والحظ الأوفى؛ لأنّ على دعائمه ينعقد البحث، غير أنّ الحرف بما يشمل على سعة المباحث المتنوعة - كما ذكرت - فإنّ ابتغاء منهجية تتناسب مع خصائص دراسته الواسعة أمر حسن ومقبول فيدفعني ذلك الى الوقوف عند جوانب أخرى تتعلق بدراسته فأفيد من موقعه مخرجاً، وصفةً، فأقف أولاً على مخرج الحرف وصفته في إشارة موجزة وافيه، وأفيد من تصرّيفه زيادة، وبدلاً، فأقف ثانياً على ما في الحرف من زيادة، وبدل - إن وجد - ونحو ذلك. ثمّ أنتهي بعدها الى بحث الحروف نحويّاً وهو مبحث واسع الباب، واستهلّ ذلك كلّهُ بمقدّمة أبيّن فيها أقسامه التي كانت على تقسيمات مختلفة من حيث عمله، وإهماله، أو من حيث توارد معاني الحرف الواحد على تفصيل حريّ به متن البحث، مردفاً ذلك بالوقوف على حدّ الحرف، واختلاف العلماء فيه.

ثمّ إني أقصر النظر في هذا البحث على طائفة من الحروف سبق النظر قبلي في أوائلها غير واحد من الباحثين، والزملاء، فابتدأت بما انتهى إليه الآخرون متناولاً أول حرف منها السين ومنتها بحرف الفاء. وعلى الله المعول، ومنه التوفيق، والسداد.

أولاً: تعريف الحرف

1- الحرف (لغةً): تقع مادة (حرف) على معانٍ واشتقاقات كثيرة.

والأصل في الحرف: طرفه، وجانبه "4"، والحرف من كلّ شيء طرفه، وشفيره، ووحده، ومنه حرف الجبل أي: أعلاه المحدّد، وواحد حروف التهجيّ يسمى حرفاً "5"، "وحرفاً الرأس: شقاه، وحرف السفينة والجبل: جانبهما" "6"، والحرف "الناقة الضامرة، أو المهزولة، أو العظيمة" "7".

ومن معاني الحرف: الوجه ,والطريق.و منه قوله تعالى:"ومن الناس من يعبد الله على حرف "سورة الحج آية: 11 " أي: على وجهٍ وهو أن يعبد الله على السراء أو الضراء, أو على شكٍّ, أو على غير طمأنينة على أمره"8". والحرف القراءة التي تقرأ على وجه, وكل كلمة تُقرأ على الوجوه من القراءات تسمى حرفاً, تقول: هذا في حرف ابن مسعود: أي: في قراءة ابن مسعود "9"

أما اشتقاقه: فمنها قولهم: حرف لعياله يحرف أي: كسب, وحرف الشيء صرفه عن وجهه, وحرف في ماله حرفه- بالضم ذهب منه شيء, وأحرفَ نما ماله, صلح وكثر, وانحرف, وتحرف, واحرورفَ مالاً, وعدل. والتحريف: التغيير "10", والتحريف في القرآن, والكلمة تغيير الحرف والكلمة عن معناها "11". ومنه قوله تعالى: "يحرّفون الكلم من بعد مواضعه" سورة المائدة آية: 41 "أي: يحرفون كلام الله من بعد مواضعه"12". ونحو ذلك قوله تعالى: "يسمعون كلام الله ثم يحرفونه" سورة البقرة آية: 75 "أي: يقلبونه ويغيرونه"13". والحرف- بالضم- حبّ الرشاد, والحرفة- بالكسر- الطعمة, والصناعة يترزق منها, والمحرّاف: الميل يقاس به الجراحات, والمحارفة: المقايسة بالمحرّاف "14"

2- الحرف (اصطلاحاً):

للحرف في كلمات النحويين أكثر من حدّ وقفوا عنده؛ وذلك لاختلاف قيوده عندهم فتعددت أقوالهم وتنوعت تعريفاتهم. وأحسن ما قيل في حدّه قول سيبويه: "فالكلم: اسم, وفعلٌ, وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.....". وأما ماجاء لمعنى وليس باسم, ولا فعل فنحو: ثمّ وسوف, وو او القسم, ولام الإضافة, ونحوها "15". فأول إشارة من سيبويه أنّه حدّ الحرف بجنسه, وهو نوع كلم يشمل الاسم, والفعل, والحرف, وبعدها بيّن ما يخصه, ويميزه عن أنواع الكلم الأخر بأنه ذو معنى متعلق بغيره لا بنفسه, لأنه لما بيّن معنى الاسم, بما ساقه من أمثلة لهما نحو: رجل, وحائط, وفرس, وهي أسماء تُشعر المخاطب باستقلال معناها, وأن الفعل حدثٌ مقترن بزمان, فعلم من ذلك التصنيف الذي لا رابع له أنّ الحرف غيرهما, وهو ما جاء ليس باسم, ولا بفعل, ويشفع قوله - بما هو أوضح بياناً وأكد- بأمثلة متنوعة تدل على معنى الحرف تفيد جميعها أنّها أدوات ربط بين أجزاء الجملة, لتتحقق دلالة الحرف التامة, فكان تعريفه للحرف تمثّل بجهتين

:الأولى: جهة الحصر العقلي أي: إنّ الكلم لا يخلو أما أن يكون اسماً, أو فعلاً, أو حرفاً, ولم يُسمع عن رابع له في كلام العرب وفي ذلك يقول ابن هشام: "والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فإنّ علماء هذا الفنّ تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع, ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه"16. ولعل هذا الحصر لأنواع الكلم دفع بعض النحويين أن ينفوا حاجة الحرف الى حدّ بحجة: أنّ الكلم محصورة "17". أي: إنّ حصر الكلم بأنواعه الثلاثة التي لا رابع لها من جهة, وبيان تعريف النوعين الآخرين "الاسم, والفعل" السابقين في وقوف النحويين عليهما قبل الحرف لمعنى عن تعريفه, وكافٍ عن بيان حدّ له على نحو تعريف الشيء ببيان ما يقابله. وردّ المرادي على من نفى حد الحرف بأنه "مما لا بدّ منه, ولا يُستغنى عنه, ليرجع عند الإشكال إليه, ويحكم عند الاختلاف بحرفيته ما صدق الحدّ على"18".

ولأحسبه جواباً دقيقاً, ولارداً ناجعاً؛ لأنّ أمن اللبس من وقوع الإشكال غير منحصر بمعرفة الحدود مادامت الأشياء يؤمن فيها اللبس, أو التوهم ولو بسبيل آخر غير الحد كأن يكون الحصر الذي سوّغ أن يعرف به الحرف, فلو كان الحصر في الصنيف المتقدّم ضابطاً يأمن به اللبس لكفى, ولا يبعد هذا الوصف عن الحرف.

الثانية: جهة التعريف بالمثال, وهو أن يعرف الشيء وتبين أحكامه بأمثلة, وشواهد قرآنية, ومما انتظم من مآثور كلام العرب شعراً, ونثراً, ومما اخترعه النحويون من الأمثلة الصناعية التي يقرأها القياس ليستوفي بيان معناه. وهذا النوع من التعريف بالموضوعات النحوية غلبت على الكتاب, إذ لم يتحرّ سيبويه في تعريفاته بيان الحد بقيوده المنطقية على نحو ما اتحف بعض المتأخرين مصنفاتهم بالتعريفات المنطقية وأفقوها على الموضوعات النحوية نحو: رضي الدين الاستربادي في شرح الكافية, والأشموني في شرحه الفية ابن مالك, وعليه لم يكن أمر الوقوف على حد من الضرورات لبيان أحكام الموضوعات النحوية كما ساد ذلك في كتاب سيبويه, وكتاب المقتضب للمبرّد, وكتاب الصاحبى لابن فارس وغيرهم. فهذا تعريف واضح البيان يخلو من تكلفٍ وإقحام للقيود, ويبدو أنّ ابن فارس استحسّن قول سيبويه فقال: "وقد كثر أهل العربية في هذا- أي: الحرف, وأقرب ما فيه قول سيبويه, إنه الذي يفيد معنى ليس باسم ولا فعل"19".

وعرفه آخرون بأنّه "مادلٌ على معنى في غيره, نحو من, والى, وثم, وما أشبه ذلك " كما ذهب الزجاجي "20", أو "كلمة دلّت على معنى في غيرها" كما ذهب ابن يعيش "21", وحسن ما تأوله الزجاجي في هذا المقام من دلالة الفعل في غيره نحو "من" فإنها تدخل في الكلام للدلالة على تيعيض غيرها لا نفسها, وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية فإنها لابتداء الغاية في غيرها ونحوها" الى "فإنها لانتهاى غاية غيرها"22".

فدلالة الحرف على البعضية، أو ابتداء الغاية، أو انتهاء الغاية إنما يتم، ويتضح مرادها إذا انسبك الحرف وماجر به في السياق المبيّن مراد دلالة على وجه التعيين، ولولا السياق لفسد المعنى، فنحو لفظة "مسجد" في قوله تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى" سورة الإسراء آية: 1 " إنما تدل على معنى مستقل بنفسه وهو مكان العبادة، غير أنه احتاج إلى الحرف في هذا المقام ولم يغن عنه معناه المستقل؛ لأنّ المعنى هنا من مقتضى السياق لا مقتضى الاسم بما هو اسم إذ المراد قصُّ رحلة الإسراء الربانية التي تشرف بها سيد الخلق محمد "ص" في لقاء ربّه فكان "قاب قوسين أو أدنى" فلم يكف للفظ "مسجد" استقلال معناها لإفرادي، فاحتاج إلى الحرف "من" لينمّ به المعنى المنشود. ونحو هذا ما أشار إليه ابن فارس في استحسانه لقول سيبويه قال: "وأقرب ما فيه قول سيبويه، إنّه الذي يفيد معنى ليس باسم، ولا فعلٍ نحو قولنا: "زيدٌ منطلقٌ" ثمّ تقول: "هل زيد منطلقٌ" فافدنا "بهل" ما لم يكن في زيد، ولا منطلق "23". ويُعرّفه ابن هشام بأنّه "لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، والفعل، نحو: هل، وهل "24"، وأظن أنّ هذا القول أقرب إلى وصف الحرف منه إلى الوقوف على حدّه. إذ لم يُشر إلى معنى الاسم هنا، ولا إلى معنى الفعل ليميز الحرف منهما، وما يميز تعريفه عمّا تقدم أنه لم يشر إلى ما يقف عليه معرفة الاسم أو الفعل وهو المعنى، إنما سلك سبيلاً آخر أنّه جعل الضابط هنا العلامة وكأنّه - بحسب ظني - التفت - في هذا المورد - إلى تحديد الموضوع النحوي بلحاظ أحكامه لا معانيه فاكتفى في تعريفه بأنّه ما لا يقبل علامات الاسم ولا الفعل، فهو على هذا تعريف بالعلامة لا بالمعنى، ولعل قول ابن هشام: "وأما لحرف فيُعرّف" إشارة منه إلى أنّه لا يرى حدّاً للحرف فاستغنى بوصفه عن حدّه، وقد سبق القول إلى أنّ من النحويين من لا يرى حاجة الحرف إلى حدٍّ. وربما ورد اعتراض على حدّ النحويين للحرف بدعوى أنّ المعاني الموضوعية للحروف نحو "من" لا ابتداء الغاية، و"إلى" لا انتهاء الغاية، و"على" لا الاستعلاء، إنّما تُدرك لمجرد الوقوف عليها فكيف يفيد الحرف معنى في غيره؟

يجاب عنه: أنّ هذا الزعم لا ينهض بحجة، ولا يعضده قول؛ لأنّ هذه المعاني الموضوعية للحروف إنّما علمها المخاطب أو السامع وميّزها عن بعضها بلحاظ استعمالها لا وضعها، فكان معرفة معنى الحرف من مقتضيات السياق الذي اطّرد فيه استعمال الحروف في مواضعها فعلم من اطّراد "من" في معنى ابتداء الغاية أنّها لا يتبدأ الغاية، وعلم من اطّراد "إلى" في معنى انتهاء الغاية، ونحو ذلك. جملة القول: الحرف نوع كالمعنى يحتاج فيه إلى غيره لايضاح إبهامه، ويحتاج إليه غيره لإتمام معناه، وتوضيح مراده، وهو المعنى الذي يقتضيه سياق الكلام لا الكلمة، وهو الضابط الذي تشترك فيه كلمات النحويين سواء من ذهب منهم إلى حدّه أم وصفه، أم نفى الحدّ عنه.

ثانياً: عدد الحروف

وقع كلام في عدد الحروف العربية والمشهور بين العلماء أنّ أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهو ما ذهب إليه سيبويه قال: "هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأحوال مجهورها، ومهموسها، واختلافها، وأصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً" 25. "أما المبرّد فقد عدّها ثمانية وعشرين حرفاً" 26. "وتبعه في ذلك ابن فارس" 27. "ولعل الاختلاف في عددها ليس حاصله زيادة حرف أو نقصانه، إنّما هو اجتهاد ممّن عدّ الهمزة، والألف اللينة حرفين لا حرفاً واحداً كما صنع سيبويه فهي بذلك تسعة وعشرون حرفاً، وممّن عدّها حرفاً واحداً لا حرفين تكون عدتها ثمانية وعشرين حرفاً، كما صنع المبرّد مبتدئاً بالهمزة، ويدع الألف لأنها هاوية عنده" 28. "لكنّ الألف عند سيبويه لها صورة في المخرج أنّها تلي الهمزة من أقصى الحلق. وعلى هذا فالحروف من أقصى الحلق عند سيبويه ثلاثة: الهمزة، والألف، والهاء" 29. "وعند المبرّد من أقصى الحلق حرفان الهمزة، والهاء" 30.

وتتفرّع من هذه الأصول التسعة والعشرين حروفاً مستحسنة فبلغ عددها خمسة وثلاثين حرفاً، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمالّ إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم في لغة أهل الحجاز وبها يُستحسن قراءة القرآن والأشعار، وتلحق بها حروف أخرى غير مستحسنة، فلا يُستحسن بها قراءة القرآن، والأشعار، لكنّها لغة من لا تُرتضى عربيته فيبلغ عدد الحروف جميعاً أصولاً، وفروعاً مستحسنة، وغير مستحسنة ثلاثة وأربعين حرفاً*.

أمّا غير المستحسنة منها فهي "الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالصاد، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء" 31.

ثالثاً: ترتيب الحروف، وأقسامها

أ - ترتيب الحروف. لم تكن الحروف حروف المعجم ذات صورة واحدة في ترتيبها وتسلسلها، إذ كان لها أكثر من صورة تختلف باختلاف مقتضى ترتيبها، فتارة يُلاحظ في ترتيبها اختلاف مخارجها، وتدرجها بحسب نطق

مُخرجه، وترتيب ثانٍ يُلاحظ فيه هجائية الحروف، وترتيب ثالث بلحاظ أبجديتها فأخلص الى تصنيفات، أو تقسيمات ثلاث على النحو الآتي:

التصنيف الأول: الترتيب الصوتي: وهو ترتيب بحسب نطق الحرف من مخرجه أو حيزه، وفيه وقع خلاف بين إمامي النحو الخليل، وتلميذه سيبويه، فالترتيب الخليلي يبتدىء بالعين فيجعلها أقصى الحلق، منتهياً بالهمزة، وهي على النحو الآتي: "العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الثاء، الذال، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الواو، الألف، الياء، الهمزة" 32. وترتيب سيبويه أنه ابتداءً بالهمزة، واستتبعها بالهاء ثم الألف ناظماً أصولها في ستة عشر مُخرجاً وهو الترتيب المشهور على النحو الآتي: "الهمزة، الهاء، الألف، العين، الحاء، الغين، الخاء، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الياء، الصاد، النون، اللام، الراء، الطاء، الدال، التاء، الزاي، السين، الصاد، الظاء، الذال، التاء، الفاء، الباء، الميم، الواو" 33، وتبعه على هذا لترتيب ابن جنِّي، ونحوه "34". أمّا عند الميرد فإن الخاء مقدّمة على العين، والحاء على الغين بخلاف ترتيبها عند سيبويه "35".

التصنيف الثاني:

الترتيب الهجائي: وترتب على أثره حروف المعجم على النحو الآتي: "الألف، الباء، التاء، الثاء، الجيم، الحاء، الخاء، الدال، الذال، الراء، الزاي". واتفق على هذا الترتيب السلف، ومن تابعهم من أهل المشرق، والمغرب واختلفوا فيما بعدها من الحروف. فأهل المشرق رسموا بعد الراء، والسين، والشين، ثم الصاد، والطاء، ثم الظاء، ثم العين، والغين، ثم الفاء، والقاف، ثم الكاف، ثم اللام، ثم الميم، ثم النون، ثم الواو، ثم الهاء، ثم الياء "36". وما يُلاحظ على هذا التصنيف أنه روعي في ترتيبه تشابه صورة الحرف، والحرف الآخر من المعجم منها، وغير المعجم، نحو "الجيم، والحاء"، و"الدال، والذال"، و"الراء، والزاي"، و"السين، والشين"، و"الصاد، والصاد"، و"الطاء، والطاء"، و"العين، والغين"، ولهم بعد ذلك نفسير في تقديم بعض الحروف وتأخير بعضها. أمّا رسم أهل المغرب فيرون بعد الراء، والزاي، الطاء، والظاء، ثم الكاف، واللام، والميم، والنون، ثم الصاد، والطاء، ثم العين، والغين، ثم الفاء، والقاف، ثم السين، والشين، ثم الهاء، والواو، والياء "37".

التصنيف الثالث:

الترتيب الأبجدي: وتسمّى حروف الجمل- بتشديد الميم- إذ كانت تستعمل أرقاماً، واستعملت في تأريخ الحوادث البارزة "38"، وهو أصل حروف التهجي، وعليه فهو أقدم تصنيف للحروف، وهي: "أبو جاد، وهواز، وحطي، وكلمن، وصعفض، وقريسيات*"، وفيما ذكره ابن النديم من أحوال هذه الحروف عن هشام الكلبي أنها أسماء ملوك مدين وكان ملكهم يوم الظلّة في زمن شعيب "ع" اسمه "كلمون" 39. ولهم تفسير لهذه الاسماء لا غنى لذكره. *أمّا بقية الحروف فيذكر أنهم ألحقوها بهذه الاسماء لما لم يجدوا من حروف اسمائهم شيئاً منها فسمّوها "الروادف"، هي "الهاء، والحاء، والذال، والظاء، والشين، والغين" 40، غير أنّ هذا التعليل لا يمكن أن تركز اليه النفس لأنه يفسّر لنا أحوالاً عن عربيتنا مضت عليها فترة زمنية سحيقة، وكانت موعلة في القدم، فلم يُعثر فيها على مدوّنات، أو إشارات تؤكد مثل هذه التفسيرات، نحو ملك يوم الظلّة "ملكون" وما ذكر من تفسير هذه الحروف، ولولا أنّ القرآن الكريم قصّ لنا عن أزمان مضت من قصص الماضين، وأخبار السابقين لما وقفنا عليها. أمّا كتابة هذه الحروف على غير أصلها الذي كتبت به كما هو في "أبو جاد، وهواز" فقد نُقل عن قطرب بأنهم حذفوا الواو، والألف كراهية أن يُطيلوا على المتعلّم وإن كانت أصلاً في الوضع فلم يعيدوها ثانيةً.

ومن أحكام ما ذكرو في حقها أنّ "أبو جاد، وهواز، وحطي" أسماء عربية تُصرف كما يُصرف زيدٌ، وعمرو، و"وكلمن، وصعفض، وقريسيات" أسماء أعجمية لا تُصرف، إلاّ "قريسيات" فإنها تنصرف انصراف "عرفات، وأذعات". ولها وجهٌ في انصرافها قياساً على نظائرها "عرفات، وأذعات" 41.

3- أقسام الحروف: فصل العلماء القول في أقسام الحروف فوقوا فيها على أقسام متعددة، وأضرب متنوعة يلحظ فيها المتتبع أنه تعدد، وتنوع يختلف سعة، وضيقاً فكان أشمل الأقسام تصنيفاً، وأوجزها حصرأ تصنيف الزجاجي، فجعلها على ثلاثة أضربٍ قال: "الحروف على ثلاث أضرب، حروف المعجم التي هي أصل مدار الأسن عربيتها، وعجميتها، وحروف الأسماء، والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر، والصاد من ضرب، وما أشبه ذلك، ونحو النون من أن واللام من لم وما أشبه ذلك. وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء، والأفعال لمعان. فأما حروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة، ولا مقترنة، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء، والأفعال، والحروف إلا أنّها أصل تركيبها. وأمّا الحروف التي هي أبعاض الكلم فالبعض حدّ منسوب الي ما هو أكثر منه كما أن الكل منسوب الي ما هو أصغر منه" 42. فهو بهذا التصنيف يشير الى أصل تأليف الحروف التي تألف من جنسها أبعاض الحروف نحو

العين من جعفر, والصاد من ضرب, وتألفت منها حروف المعاني في الأسماء نحو ال التعريف, وفي الأفعال نحو: حرف التنفيس, والسين. وسوف. فهذا تصنيف عام يشمل كل تصنيف آخر تتدرج تحته الأقسام الأخرى التي ذكرها النحويون على تنوعها, وتفرعها؛ لأنه تصنيف في مقام التأسيس لا التنوع. فقسم يلحظ في تصنيفه معاني الحروف التي زادت - كما نسبه المرادي الى بعض النحويين- على الخمسين معنى يرجع غالبها الى خمسة أقسام: قسم منها يخص الأسماء نحو التعريف, وقسم منها يخص الأفعال نحو: حرف التنفيس, والسين, وقسم منها يخص الجملة نحو: النفي, والتوكيد, وقسم منها يخص العطف في المفردات نحو: جاء زيد وعمر, وقسم منها يخص العطف في الجمل نحو: جاء زيد وذهب عمرو "43".

وأجملها ابن يعيش -على تفصيل فيها- في ثلاثة أضرب: ضرب لإفادة معنى فيما يدخل عليه نحو ما تقدم من "ال" التعريف, وسين التنفيس, وما يدخل في الكلام نحو: ما ضرب خالد, وضرب يدخل لتعليق لفظ بلفظ آخر, وربطه به نحو ما تقدم من عطف المفردات, وعطف الجمل, وضرب ثالث: يدخل زيادة في التأكيد نحو الباء "44" في قوله تعالى: "وكفى بالله شهيداً" سورة النساء آية: 79.

ثانياً: قسم يلحظ فيه الحرف من جهة عمله, وإهماله, ونهج هذا التقسيم بعض النحويين فتناول بحث الحروف, ومساءلها على أساس عمل الحرف, وإهماله, وربما كان الحرف الواحد يعد من العوامل, من جهة, ومن الهوامل من جهة فوقها على أقسام ثلاثة: قسم مختص بالفعل, وقسم مختص بالاسم, وقسم مشترك بين الاسم, والفعل, وهذا القسم المشترك من الحروف لا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما.

أما القسمان الأولان: فكلاهما ينقسم الى حروف عاملة, وغير عاملة, فالعاملة ما عملت في مدخولها وأثرت فيه نحو الجرفي الأسماء, وغير العاملة نحو "ال" التعريف, وكذا الحال في الفعل, فالعاملة فيه نحو حروف الجزم, وغير العاملة نحو حرف التنفيس "السين" "45".

وفي كل قسم منها تفصيل حديث لا يغني الحديث بذكرها, ولا يحوجنا البحث الى الوقوف عندها, فتطلب في مظانها.

ثالثاً: قسم يلحظ فيه الحرف من جهة بنائه "انفراده", أو تركيبه, وهو قسم مختص بحروف المعاني, فقسموها الى أحادية, وثنائية, وثلاثية, ورباعية كما صنع أبو الحسن علي بن عيسى الرماني*, وزاد عليها الداني قسماً خامساً "46", وقد تناولها حرفاً حرفاً. ومدار البحث الذي بين يدي, وما انعقدت عليه دراستي فيه من أقسام حروف المعاني هو القسم الأول "حروف المعاني الاتحادية", وسأقصر النظر فيها على عشرة منها - كما أشرت- مبتدئاً بالزاي, ومنتهاياً بالفاء.

المبحث الثاني: معاني الحروف, واستعمالاتها:

1 - حرف الزاي (ز): حرف مجهور "47". ومُخرجه " ما بين طرف اللسان, وفوق الثنايا "48", ويكون أصلاً, وبدلاً, لازائداً. فإذا كان أصلاً وقع فاءً, وعيناً, ولاماً "49". فالفاء نحو: زَمَرَ, ومنه قوله تعالى: " وسبق الذين كفروا الى جهنم زمراً" سورة الزمر آية: 71, وقوله تعالى: " وسبق الذين اتقوا الى الجنة زمراً" سورة الزمر آية: 72, وزَمَرَ, والعين نحو: بَزَرَ, وحَزَرَ, واللام نحو: جَزَرَ, ومنه قوله تعالى: " أو لم يروا أنا نسوق الماء الى الأرض الجرز فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم وأفسهم أفلا يبصرون" سورة السجدة آية: 27, وجَزَرَ.

ويقع بدلاً: وذلك بإبدال السين مع القاف زايًا خاصة عند بني كلب "50" فيقولون في سقر زقر, وفي قوله تعالى: "مس سقر" سورة القمر آية: 48: "مس زقر" "51" بالزاي, وكذلك تبدل الصاد زايًا خالصة نحو ما سُمع عن بعض العرب قولهم في التصدير: التزدير, وفي الفصد: الفزدر, وفي أصدرت: أزدرت "52", وقد يصيب الصاد إشماماً فلا تكون خالصة نحو: قراءة حمزة* لقوله تعالى: "إهدنا الصراط المستقيم" سورة الفاتحة آية: 6, بإشمام الصاد زايًا, وتبدل السين زايًا خالصة إذا وقعت السين ساكنة بعد الدال نحو قولهم في: يسدر: يزدر, وفي يسدل ثوبه: يزدل إذا أرخاه؛ لأنها من مخرجها, وتوافقها في الصفير, وتوافق الدال في الجهر فتجانس الصوتان "53".

2- حرف السين (س): حرف مهموس "54". ومُخرجه: مُخرج الزاي يقع بعده "55", ويكون أصلاً, وزائداً, فإذا كان أصلاً وقع فاءً, وعيناً, ولاماً "56". فالفاء نحو: سلم, والعين نحو: حسن, ومنه قوله تعالى: " وحسنت مرتفعاً" سورة الكهف آية: 31, واللام نحو: حرس, وحرس.

ويقع بدلاً من التاء في نحو قولهم: استخذ فلاناً أرضاً, لأن الأصل فيه: أتخذ فلان أرضاً - بتشدد التاء - "57", وقد وقع السين بدلاً عنه من الزاي - كما تقدم- في: يسدل ثوبه, فقالوا: يزدل ثوبه, ونحوه في "مس سقر", فقالوا: "مز زقر" "58", كما وقع السين بدلاً عنه من الصاد على ذكر لاحق يأتي في بحث حرف الصاد.

ومما يُبدل فيه السين بدلاً غير مطرد ما يقابل هذا الحرف من التغيير في غير لغة العرب نحو: سراويل فيقولون: شراويل "59". ويقع زائداً في وجه من أوجه معاني السين التي سيأتي الحديث عنها, وقد يقع زائداً في الوقف لبيان الحركة, نحو: عليكس "60", فإذا وصلو الكلام حذفوها, وهي نظير الهاء في السكت, وتسمى كسكسة هوازن

"61" ،أو كسكسة ربيعة"62" ، أو كسكسة بكر "63". والسين من الحروف الهوامل "غير العاملة" وتختص بالدخول على الفعل الضارع"64" ، ولا يعمل فيه ، وهي من جملة الحروف التي عقد لها سيبويه باباً لهذا الغرض أنها لا تُغَيَّر من حال الفعل شيئاً"65" ، غير أن له معنى يتحقق به غرض الفعل. قال سيبويه: "وتقول سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة"66". فسبويه بهذا النص أثبت أن للسين ، وسوف معنى يؤثّر في دلالة الفعل دون العمل، ثم قاس على نظائرها في الأسماء بالألف واللام لا من جهة خصوص المعنى ، وإنما من جهة اشتراكهما بتحقيق الفائدة منهما في مدخولهما .

ويفيد معنى التنفيس، إذ يُخلص الفعل للإستقبال"67" نحو قولهم: سأخرج، وسأذهبُ، ومنه قوله تعالى: "كلاً ستعلمون ثم كلاً ستعلمون"سورة التكاثر" آية:3-4. قال سيبويه: " فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان"68".

ومن لطيف النكت التي استظهرها الزمخشري في فائدة الاستقبال أنها - السين- إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، فإن ذلك الفعل واقع لا محالة، وكأنها أفادت توكيد ما يقتضيه الفعل ، نحو قوله تعالى: "فسيكفيكم الله وهو السميع العليم"سورة البقرة آية:137". قال الزمخشري: "ومعنى السين إن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين"69". وللسين خمسة معان:

الأول: معنى الاستقبال ، وهو أصل استعمالها الأخرى.

الثاني: سين النقل، نحو قولهم: استنوق الجملة.

الثالث: سين الطلب: نحو قولهم: استسقيته فسقاني.

الرابع: سين الوجدان: نحو قولهم: استحسنته، أي: وجدته كذلك.

الخامس: سين الزيادة: استسلم، واستخرج "70" ، إذ يقع زائداً على بناء استفعل"71" ، ومنه قوله تعالى: "ثم استخرجها من وعاء أخيه"سورة يوسف آية:76".

ويقع زائداً في قولهم: إسْطاع يسْطيعُ - بتسكين السين- ، إذ وقعت السين هنا عوضاً عن التاء المحذوفة في يستطيع فقالوا: يسْطيع ، وكانت السين أخرى بالزيادة هنا لما استقلوا التاء مع الطاء، وكرهوا إدغامها فيها فحذفوا التاء فقالوا: يسْطيعُ، ومن قال يسْطيعُ جعل الزيادة على أطاع يُطيعُ عوضاً عن سكون موضع العين."72" واختلف في أصل السين، فهي أصل برأسها ، فتعدُّ حرفاً مستقلاً أم هي جزءٌ من سوف ؟، على تفصيل في المسألة ليس هذا محلّ تفصيلها*

3- الشين: حرف مهموس"73". ومُخرجهُ من " وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى"74" ، ويكون أصلاً لا غير فيأتي عيناً، وفاءً، ولاماً"75".

فالفاء نحو: شَجَرَ، وشَجَرَ، ومنه قوله تعالى: " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم"سورة النساء آية:65" ، وألعين نحو: قَشِر، وقَشِر، واللام نحو: نَعَش، ونَعَشَ .

والشين من الحروف المهملة، وقد تزداد الشين لغة عند تميم إذ بلحقونها بكاف الخطاب ليبينوا بها الكسر في الوقف فقالوا: أعطيتكش، وأكرمتكش، كما الحقوها بكاف الخطاب شيئاً فقالوا: أعطيتكس، وأكرمتكس"76" ، وإن كثيراً من تميم، وناساً من أسد يجعلون مكان الكاف شيئاً إذا أرادوا البيان في الوقف فيقولن: إنش ذاهية، ومالش ذاهية يريدون: إنك ، ومالك"77".

ومن مظاهر تصرف الشين أنها مما تصحُّ فيها المضارعة بالزاي فقالوا في: أشدق، أزدق، بإشمام الشين زايًا ولم يبدلوا زايًا خالصةً. فالشين وإن لم تكن من مخرج الزاي إلا أنها استطالت فخالطت الزاي أعلى الشين فقربت من مخرجها، وقد امتد تأثيرها حتى شملت بذلك الجيم، فقرّبوها من الزاي؛ لأنها من مخرج الشين فقالوا في: أجدر: أزدر، بإشمام الجيم زايًا ولم تكن بذلك زايًا خالصةً نحو الشين"78".

ولا تقع الشين مفردة، وتأتي مركبة في تراكيب منها:

أ- "شْتانَ": ومعناه: تباينٌ ، واقتراقٌ فيقال: شت الشملُ تشنّت إذا افترق ولا يكون ذلك من واحد ؛ لأن معنى التباعد والافتراق يكون من اثنين فصاعداً"79" ، وهو اسم فعل ماضٍ لا بدّ له من فاعل نحو: شتان زيد وعمرو، وشتان ما زيد وعمرو"80". قال الشاعر الأعشى:

شْتانَ ما يومي على كورها
ويوم حيان أخي جابر"81"

و"ما" هنا زائدة"82" ، وقالوا: شْتانَ ما بين زيد وعمرو، ونُسب إلى الأصمعي إنكاره هذا الوجه ذاهباً إلى أن "شْتانَ" ناب مناب فعل تقديره: افترق ، وتباعد، وهذا المعنى يقتضي فاعلين"83".

أقول هنا: على فرض صحته بأنه ناب مناب الفعل فلا يعدو أن يكون خلافاً لفظياً، فسواء أكان اسم فعل على المشهور ، أم أنه نائب عن الفعل فإن القياس فيه أن يقع العامل على فاعل واحد فيرفعه كمان أن الفعل لا يرفع إلا

فاعلاً واحد، وإن اقتضى المعنى في مثل ذلك فاعلين فلو قيل: بعد زيد عن عمرو فإن العامل وقع على زيد فارتفع به زيد وإن كان ابتعاد زيد وافتراقه عن عمرو هو ابتعاد لعمرو، وافتراق له عن زيد، فالمعنى لا يأبى أن تقع الفرقة من الإثنين، وقد لا يكون كذلك، ففعل الفرقة، والابتعاد وقع من أحدهما فاقضى ذلك ابتعاد الطرف الآخر طوعاً أو كرهاً، وعلى هذا المعنى: فالابتعاد من أحد الطرفين لزم تباعد الطرف الآخر لا ابتعاده عنه.

أما علامة الفتح في "شئان" فهي علامة بناء لا إعراب كفتحة هيهات، وفي معناه، ونونها زائدة كنون "سبحان" غير أن "شئان" مبني- نظير "هيهات" -، و"سبحان" معرب قال سيبويه: "وسألت الخليل عن شئان فقال: فتحتها كفتحة هيهات، وقصتها في غير المتمكن كقصتها ونحوهما، ونونها كنون سبحان زائدة "84".
ب- "شداً وعزماً": وهما فعلا ن ر كبا مع "ما" المصدرية ولهما استعمالان:

الأول: أن يعاملا معاملة المصدر المنتصب بفعله المضمر فيقال شد ما أنك ذاهبٌ وعز ما أنك ذاهب كما قيل: حقاً أنك ذاهبٌ "85" فانتصب حقاً بالفعل الناصب له على تقدير: أحق ذهابك حقاً "86".

الاستعمال الثاني: أن يستعملا "كنعم ما" فيقال نعم العمل أنك تقول الحق "87"، وبذلك تكون "ما" في "شد ما وعزماً" بمنزلتها في "نعم ما" و"ما" في الفعل المخصوص بالمدح نكرة تامة في موضع نصب على التمييز "88"، والتقدير: نعم الشيء أو نعم العمل عملاً أن تقول الحق أو قولك الحق فالفاعل مستتر، والمخصوص بالمدح: أن تقول الحق ونظير هذا قوله تعالى: "إن تبدوا صدقات فنعماً هي" سورة البقرة آية: 271

4- الصاد: (ص): حرف مهموس "89". ومُخرجه: مخرج الزاي والسين "ما" بين طرف اللسان، وفوق الثنايا "90" يقع أصلاً، وبدلاً، فإذا كان أصلاً كان فاءً، وعيناً، ولاماً "91". فالفاء نحو: صُبِحَ، ومنه قوله تعالى: "أليس الصُّبحُ بقريب" سورة هود آية: 81، وصَيَّرَ، والعين نحو: قَصُرَ، وبَصُرَ، ومنه قوله تعالى: "فَبَصُرَتْ به عن جُنُبٍ فقالت هل أدلكم على بيت يكفلونه" سورة القصص آية: 11، واللام نحو: حَفَصَ، وَحَمَصَ ..

ويبدل من السين إذا وقعت السين قبل غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء فإنها تُبدل صاداً خالصة نحو قلب السين صاداً في سُفَّتْ فقالوا: صُفَّتْ، وفي سويق: صويق، وسراط في: صراط "92"، وصَبَقْتُ في: سَبَقْتُ "93"، ومنه قوله تعالى: "كأنما يُساقون الى الموت" سورة الأنفال آية: 6، أي: يُساقون ومنه بعد الغين قولهم في أصبغ "94"، نحو قوله تعالى: "وأصبغ عليكم نعمه" سورة لقمان آية: 20، وبعد الخاء في نحو: سلخ فقالوا: صلخ، ونحو ذلك: صالغ في: سالغ، ومنه بعد الطاء نحو: صاطع في: ساطع "95".

فأمر الأبدال هنا إنما يستند الى حروف بعينها عملت على اجتلاب حروف للمشابهة بينهما نحو القاف التي قلبت السين صاداً فإنها - كما وصفها سيبويه - تعتمد على الحنك الأعلى، والصاد أقرب المخارج الى السين، ولها تصعد القاف الى الحنك الأعلى فاجتلبتها "96"، ولم تؤثر ما وقع بين السين والقاف من الحواجز (الحروف) إذ لم تحل بين القاف، وقوته في قلب السين صاداً كما في صبقت إذ وقع بعدها الباء، وفي: يصاقون إذ وقع بعدها الألف، وكذلك في الخاء، والغين في: أصبغ، وصلخ، وأمثالهما فالخاء، والغين بمنزلة القاف، فقد أخلصا السين صاداً على الرغم من الحواجز بينهما، وبين السين.

ويقع الصاد مبدلاً عنه من الزاي إذا وقعت ساكنة بعد الدال في نحو: مصدّر فقالوا: مزدر، وفي: أصدرت: أزدرت "97". ومن مظاهر تصرفه إشمام الصاد زائياً نحو ما تقدم في حرف الزاي من قراءة حمزة: "إهدنا الصراط المستقيم" سورة الفاتحة آية: 6، بإشمام الصاد زائياً، ونحوها ما استشهد به سيبويه في قراءة من قرأ * قوله تعالى: "حتى يُصدر الرعاء" سورة القصص آية: 23، بإشمام الصاد زائياً.

والصاد من الحروف الهوامل جاءت في تراكيب الفاظ كان منها:
أ- "فصاعداً": وهو من النعوت التي انتصبت بفعل مضمر حذفت لكثرة استعماله قال سيبويه: "وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم آمنوا أن يكون على الباء، ولو قلت: أخذته بصاعدٍ كان قبيحاً لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم؛ كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب الثمن فصاعداً" "98".

ب- "أصبغ": من الفاظ التوابع التي يؤتى بها للتأكيد، وتكون على نحو ترتيبي إذ يؤكد بها بعد "أجمع" "فأكتع" "99"، وقد جاء عن العرب "أجمع، أبصع"، و"جمع، كنع"، و"جمع، بُتّع" "100"، وهذا يعني أن التوكيد "بأصبغ" لا يلزم أن يتأخر عن "أكتع" فقد يتقدم عليها، وقد يتأخر عنها على نحو ما ورد إلا أجمع فإنها أول هذه الألفاظ توكيداً ولا تتأخر عنها اتفاقاً.

5- الصاد (ض): حرف مجهور "101". ومُخرجه "من بين أول حافة اللسان، وما يليها من الأضراس" "102"، وتقع أصلاً، لا بدلاً، ولا زائداً، فإذا كان أصلاً كان فاءً، وعيناً، ولاماً "103"، فالفاء نحو: ضَعَفَ، ومنه قوله تعالى: "الله الذي خلقكم من ضَعْفٍ ثم جعل من بعد ضَعْفٍ قوَّةً ثم جعل من بعد قوَّةٍ ضَعْفًا وشبيهاً" سورة الروم آية: 54، وضَبَّرَ، والعين نحو: حِضْنٌ، وحَضَرَ، واللام نحو: خَفَضَ، وربَّضَ.

وورد في إبدالها ما لم يُقس عليه نحو ما حُكي عن بعض العرب من إبدال الضاد لأمًا فقالوا في: إضطجع الطَّجِعَ فإبدالها لأمًا كراهية التقاء المطبقين فأبدلو مكانها أقرب الحروف مُخرجاً "104" غير أن إبدال الضاد لأمًا ليس بقوة إدغام الضاد في الطاء في نحو: اضطجع، فالضاد أحد حروف الإطباق التي تُسوّغ إبدال التاء طاءً إذا جاءت فاءً في "افتعل" "105" - وسيأتي بيانه - .
أما قول الشاعر:

الى أشكو من خليلٍ أودُّهُ ثلاثٌ خصالٍ كلُّها لي غائضٌ "106" . فأراد: غائضٌ وتأوله ابن جني على غير الإبدال وأنه من غاض أي: نقص "107" , ويعضده قوله تعالى: "وقيل يأرض ابلي ماءك ويا سماء أفعلي وغيض الماء" سورة هود آية: 44, إذ أبدل الضاد طاء. وما يميز الضاد عن سائر الحروف أنها في لغة العرب خاصة "108".

ومن أهم مظاهر تصرُّفاتِها إدغامها, إذ تدغم في مثلها نحو قولهم "أدحض ضُرْمَةٌ" "109", ولا تُدغم فيما قاربها مُخرجاً, وتُدغم فيها ما قاربها نحو: الطاء, والتاء, والذال, فقالوا في: مُضطجع: مضجع "110", وربما أدغموا الضاد في الطاء في لغة شاذة فقالوا في اضطجع: اطجع "111", وفي إدغام التاء في الضاد ما سُمع ممن يوثق بعربيته:

ثار فضجَّضَّه ركائبه*

كما تُدغم فيها ما ضارعتها صفةً في مثل الإطباق والرخاوة نحو: الطاء, والتاء, والذال, فقالوا: إحضرمة في: إحفظ ضرمة, وقالوا: حضرمة في: خذ ضرمة, وقالوا: ابعضرمة في: ابعث ضرمة "112".
والضاد من الحروف المهملة, ولم تأت مفردة إذ كانت مركبة نحو ما ورد من تركيبها في ألفاظ تعلقت بها مسائل نحوية منها:

أ- "بعض" فقالوا: ذهب بعض أصابعه" فأنتت بعض واكتسبت التأنيث من إضافتها الى مؤنث الكتاب "113", ومنه قوله تعالى: "تلتقطه بعض السيارة" سورة يوسف آية: 10.

ب- "قضَّها وقضيضها", وهي أسماء عوملت معاملة المصادر المنتصبة نحو قول الشماخ:
أنتني سُلِّم قضَّها بقضيضها تُمسحُ حولي بالبيع سباله "114".

كأنه قال: انقضاضهم أي: انقضاضاً, ونحوه: مررت بهم قضَّهم بقضيضهم كأنه قال: مررت بهم انقضاضاً؛ لأنه من الانقضاض "115", والتركيب بمجملة "قضَّها بقضيضها" من الأسماء التي وردت منتصبة على الحال مع أنها معرفة, ويدلنا عليه: أن الخليل- رحمه الله- أجرى "قضَّها بقضيضها" فيما تأوله من المعنى مجرى "وحده" على معنى الانفراد, أو إفراداً وهي حال منتصبة وردت معرفة في ظاهرها على تأويل النكرة, ومسوّغ ورودها على هذا النحو السماع كما قالوا: مررت به وحده, ونحوه قول الشماخ الذي تقدّم, لذا عبّر سيبويه عن معنى الانفراد, ومعنى الانقضاض بالتمثيل وان لم يُتكلم به "116".

ولعل القياس في قولهم: مررت بهم قضَّهم بقضيضهم يدفع الى وجه من وجوه الاتباع بأن يقال قضَّهم - بالكسر- على أن تكون بدلاً من الضمير في "بهم" والتقدير: مررت بقضَّهم وقضيضهم, وهو وجهٌ نحويّ التمسته بعض العرب فجعلوا قضَّهم بمنزله "كلهم" في جريان وجوه الاتباع عليها, نحو ما اجراه بنو تميم في "وحده" فإنهم أجروها تبعاً للاسم الأول قبلها "117".

ج- "ضحوة", وهي من ظروف الزمان, فقالوا: سير عليه ضحوةً من الضحوات, إذا لم يُرد بها ضحوة يوم بعينه, لأنها تكون حينئذٍ من الظروف المبهمّة بمنزلة ساعة من الساعات "118", وتقع نكرة على كل حال, ونحوها عشيةٌ وعتمةٌ وتنتصب إذا أُريد ضحوة يوم بعينه فيقال: أتيتك ضحوةً, ونحوها: أتيتك عشيةً, وأتيتك عتمةً, وجعل الخليل "عُدوة", و"بُكرة" بمنزلة "ضحوة" فيقال: أتيتك عُدوةً, وبُكرةً, هذا قول الخليل, وقد تدع بعض العرب التنوين في "عشية", كما تركوه في "عُدوة" "119", وقد ورد القرآن بالتنوين فقال تعالى: "ولهم رزقهم فيها بُكرةً وعشيّاً" سورة مريم آية: 62.

6- الطاء (ط). حرف مجهور "120". ومُخرجة: "مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا" "121", ويكون أصلاً, وبدلاً, لا زائداً. فالأصل أن يكون فاءً, وعيناً, ولأما "122", فالفاء نحو: طبل, وطحن, والعين نحو: قطر, وحطب, واللام نحو: قُرط, وقُرط ..

ويقع بدلاً من تاء افتعل, وذلك إذا وقعت التاء بعد حروف الإطباق الأربعة "الصاد, الضاد, الطاء, والطاء" فقالوا: اضطرب, واضطرب, واضطلم, واطرد. والأصل فيها: اصتبر, واضترب, واضتلم, واطترد "123", وهي لغة لتتميم- كما نسبها اليهم سيبويه- نحو قولهم: فحصتُ برجلك يربد: فحصتُ برجلك "124". والعلة في ذلك؛ لأن هذه الحروف حروف استعلاء فيها إطباق, والتاء حرف

مهموس غير مستعل فكرهوا الإتيان بعدها بحرف يضادها في المخرج , وينافيهما في الصفة , فاجتلبوا ما يوافق هذه الحروف صفةً , ويوافق التاء مُخرجاً فأتوا بالطاء "125", غير أن إبدال الحروف الثلاثة "الصاد , الضاد , الطاء" من التاء إبدال من غير إدغام بخلاف الطاء فإنَّ الإبدال فيه أعقبه إدغامٌ , فأدغم التاء بعد إبداله طاء في الطاء الأولى التي هي أصل الكلمة. ومنهم من جاوز ذلك الى الطاء فأجرى فيه إبدالاً بعد إبدال نحو: اَطَّهر, والأصل: اظتھر فأبدل التاء طاء فصارت اظتھرثمَّ أبدل الطاء طاء , وأدغم الطاء في الطاء لما بين الطاء, والطاء من المقاربة في الإطباق, والاستعلاء, فصارت: اَطَّهر "126", ولا يخفى ما فيه من التكلّف فهو إبدال - وإن تمَّ قياساً- فإنه لم يثبت سماعاً , ولم يُتكلّم بمثله أن يقال : اَطَّهر في: اظتھر, فضلاً عما في مثل هذا الإبدال من إتيان لبس في المعنى من ان يتوهم السامع في المراد منه أهو من الطھر, أم من الظهور على قولهم: اَطَّهر بحاجتي "127" أي: اظتھر بحاجتي, وقيل: اَطَّع في: اضطجع فأدغم الضاد في الطاء لاجتماعهما في الجهر, والإطباق "128".

والطاء من الحروف غير العاملة وتقع مركبة نحو "طُرّاً". وهي من الأسماء غير المتصرفة , وقد انتصبت على الحال نحو قولهم: مررت بهم طُرّاً أي : جميعاً, ونحوها "قاطبةً" ولا يتصرفان بمنزلة "سبحان الله" في عدم تصرفها , ووقعا في موضع المصدر كما وقعت "سبحان الله" موضع المصدر, ولا يكونان معرفة , فيلازمان التتكير على كلِّ حال "129".

7- الطاء (ظ) : حرف مجهور "130". ومُخرجهُ: "مما بين طرف اللسان, وأطراف الثنايا" "131", ويقع أصلاً لا بدلاً, ولا زائداً فالأصل ان يكون فاءً, وعيناً, ولا ما "132", فالفاء نحو : ظلم, وظفر, والعين نحو : عظم, وحظر, واللام نحو : حِفْظ, ومنه قوله تعالى: " وحِفْظاً من كلِّ شيطانٍ مارد" سورة الصافات آية: 7, "ووعظ". وللطاء تصرفات أجزها بثلاث :

الحالة الأولى: إن تُدغم فيها جنس حروف توافقه في المُخرج, والصفة نحو: الذال, أو تقاربه في المُخرج, وتوافقه في الصفة نحو: الطاء, أو توافقه في المُخرج دون الصفة نحو: التاء فقالوا في: خذ ظالماً : خذ ظالماً , فأدغموا التاء في الطاء, وقالوا في: اهبط ظالماً : اهبط ظالماً فأدغموا الطاء في الطاء , وقالوا في ابعث ظالماً : ابعث ظالماً فأدغموا التاء في الطاء "133", إلا أنَّ إدغام التاء في الطاء أحسن نحو : ابعث ظالماً "134", وتُدغم الطاء فيما لا يقاربه مُخرجاً, ولا يُضارعه صفة كما أدغموها في الشين لأنهم أنزلوها عندهم منزلة الضاد فقالوا في : احفظ شنباء: احفظ شنباء "135".

الحالة الثانية : أن تبدل من الذال فقيل : وقبض في: وقبذ , وهو خلاف القياس لقوله تعالى: " والموقوذة" سورة المائدة آية: 3 "ولم يُسمع في : وقذ يقذ, وقظ "136".

الحالة الثالثة: أن يُبدل الطاء طاء لغةً فقالوا: ناظور, في: ناظور, ومُسْتَنْظَر في: مستنظر, لأنَّ الطاء في كلام النبط غير موجودة فتقلب طاءً "137", وعلى هذا القياس لا ابدال فيه لوقوعها لغةً عندهم . والطاء من الحروف المهملة دخلت مركبة في مفرداتٍ مثل "ظنَّ". "ظنَّ" وهي من أفعال القلوب , وهي سبعة: "ظننت, وحسبت, وخلت, وزعمت, وعلمت, ورأيت, ووجدت" "138".

وتقع "ظنَّ" على ثلاثة أضرب :

ضرب علي أصل بابها من أفعال تتعدى الى مفعولين ممَّا كان أصلهما مبتدأً , وخبراً بعد استيفاء فاعلها نحو: "ظننت زيدا قائماً", وضرب تفيد فيه معنى العلم واليقين فتستوفي كذلك مفعولين لها نحو قوله تعالى: " ولما رأى المجرمون النار وظنوا أنهم مواقعوها " سورة الكهف آية: 53, "فظنوا" أي : أيقنوا "139", لأنَّ المراد بالظنِّ هنا العلم "140", ويشهد لذلك ذيل قوله تعالى " ولم يجدوا عنها مصرفاً" سورة الكهف آية: 53, وضرب يُقتصر فيه على مفعول واحد إذا أُريد بالظنِّ معنى التهمة "141", ومنه قوله تعالى: " وما هو على الغيب بظنين" سورة التكويد آية: 24 "أي : بمتهم , قال سيبويه: " وقد يجوز أن تقول: ظننت زيدا إذا قال : مَنْ تظنُّ أي: مَنْ تتهم؟ فتقول : ظننت زيدا كأنه قال : اتهمت زيدا , وعلى هذا قيل : ظنين أي مُتَّهم . ولم يجعلوا ذلك في حسبت , وخلت , وأرى "142".

وتجيء "ظنَّ" مستعملة , وملغاةً وتبين استعمالها فيما تقدّم من أضربيها , وهي بذلك بمنزلة: رأيت , وضربت , وأعطيت قال سيبويه " فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت , وضربت , وأعطيت في الأعمال , والبناء علي الأول , في الخبر والاستفهام وفي كلِّ شيء . وذلك قولك: اظنُّ زيدا منطلقاً , واطنُّ عمراً ذاهباً , وزيداً اظنُّ أخاك , وعمراً زعمتُ أباك " 143 " فهنا عملت "ظنَّ" في الكلام وقد توسطت بين معموليها كما عملت في بدايته بدليل قوله : " وزيداً اظنُّ أخاك " ؛ لأنَّ أصل التقدير: اظنُّ زيدا أخاك , ويبدو أن الإلغاء أولى إذا توسطت الكلام "أقحمت فيه" وإذا تأخرت , وقد وردت معترضة قد ألغى عملها في مثل قول الشاعر :

شجاک اظنُّ ربع الظاعينا ولم تعباً بعذل العاذلينا"144".
 وأجاز سيبويه فيها الوجهين - كما تبين- العمل والإلغاء غير أنّ الإلغاء أقوى ولا سيما إذا تأخرت قال سيبويه: "فإن ألغيت قلت: عبد الله اظنُّ ذاهبٌ , وهذا إخال أخوك, وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكلُّ عربيٍّ جيد"145". وفي ذلك - فضلاً عمّا تقدّم - إشارة الى أساليب كلام العرب , وسنن بيانها التي تستحسنها في أضرب كلامها , فوصف ما يتصرّف من كلامها - عملاً , وإلغاءً تقدّماً وتأخيراً- بالعربي الجيد.
 8- العين (ع) : حرف مجهور"146". ومُخرجه: "من أوسط الحلق"147", ويقع أصلاً , وبدلاً, والأصل أن يكون فاءً , وعينا, ولاماً"148", فالفاء نحو عِرْق , وعِرْق , والعين نحو: شَعْر , وشَعْر , واللام نحو : صُنْع نحو قوله تعالى: "صُنْعَ الله الذي اتقن كلَّ شيءٍ إنه خبير بما تفعلون"سورة النمل آية:88", و صُنْع .
 ويقع بدلاً عن الهمزة , نحو قولهم : عن زيدا قائم يريدون : أنّ زيدا قائمٌ "149", وأنشدوا لذلك قول ذي الرّمّة:
 أعن ترسّمت من خرقاء منزلةً ماء الصّبابة من عينيك مسجومٌ"150".
 يريد . أنّ ترسّمت"151".

وتلك هي عنعنة تميم إذ يبدلون الهمزة عينا , فيقولون : ظننتُ عن عبد الله قائمٌ أي : ظننتُ أنّ عبد الله قائمٌ"152".

وعلى القياس فلا إبدال هنا لأن إبدال الهمزة عينا لغةً عند قومٍ من العرب على نحو ما تختلف عليه السنة اللهجات العربية فتبدل حرفا مكان حرف وهو لغة عندهم من قبيل كشكشة ربيعة , وكسكسة هوازن , وتضجّع قيس , وعجرفية ضبّة"153". إلا إذا كان الإبدال هنا لعلّة صرفية بأن تُبدل العين همزة لقرب المخرجين, وقد ساغ ذلك بين العين, والهمزة إذ إنّ الهمزة من أقصى الحلق , والعين من أوسطه"154" ممّا سوّغ الإبدال في مثل قول ذي الرّمّة , ويُتأول على هذا أن يكون المراد من قوله : أعن ترسّمت : أنّ ترسّمت.
 وتُبدل العين في غير مورد الهمزة بنحو لا يقاس عليه , فتُبدل من الحاء"155", ولعل منه قراءة بعضهم " عتي حين" بالعين*.

ومن البديل ما يكون ضرورة نحو إبدال العين ياءً في نحو قولهم في "ضفادع", "ضفادي"*.
 ومن البديل ما لا يُطرّد , بأن يقابله حرف آخر في غير لغة العرب نحو إبدال العين همزة في إسماعيل , كما أبدلوا السين شينا في سراويل"156". وهذا البديل أبعد ما يكون عن القياس ؛ لأنه لم يكن وفقاً في تصرّف الحرف في اللغة الواحدة.

والعين من الحروف الهوامل "غير العاملة" لم تأت مفردة , إذ وردت مركبة في ألفاظ كثيرة منها:

- 1- "على" وتقع على وجهين:
 الأول: أن تكون حرفاً - وهو أصل بابها - فتفيد معنى الاستعلاء"157" - , وهو أصل معناها- نحو قوله تعالى: "وعليها وعلى الفلك ثحلمون" سورة المؤمنون آية:22", ولها معانٍ أخر لا يُخرجها عن معنى الحرفية نحو معنى الظرفية "في" في مثل قوله تعالى: "ودخل المدينة على حين غفلة"سورة القصص آية:15", ومعنى التعليل"" في نحو قوله تعالى: "ولتكبّروا الله على ما هداكم "سورة الحج آية:37"أي: لهدايته إياكم"" , ومعنى المصاحبة "كمع"" نحو قوله تعالى: "وأتى المال على حُبّه"" أي : مع حبه, ومعنى الباء"158" نحو قوله تعالى: "حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق"سورة الأعراف آية:105", وغير تلك المعاني"159".
 الثاني : أن تكون اسماً فتفيد معنى الظرفية المكانية بمعنى" فوق", وذلك إذا دخلت عليها "من"160" نحو قول بعض العرب: "نهضتُ من عليه" أي : من فوّه"161".
- 2- "عن" وتقع على معنيين:

أحدهما : أن تكون حرفاً - وهو أصل بابها- , وتفيد معنى المجاوزة - وهو أصل معناها- نحو : سافرت عن البلد , ورميتُ السهم عن القوس"162", وذكر ابن هشام أن البصريين لم يذكروا لها معنى سواه"163", وخرجت الى معانٍ كثيرة , ليس هذا محلّ تفصيلها*
 الثاني* : أن تكون اسماً تفيد الظرفية المكانية - كما في على- بمعنى الناحية , أو الجهة فيدخل عليها حرف جر

نحو: "جلستُ من عن يمينه أي: من ناحيته"164".

ج - "عند": لا تقع إلا ظرفاً , أو مجروراً بمن , وإذا وقعت ظرفاً لا تكون إلا ملازمة للإضافة تفيد الظرفية المكانية الحسية نحو قوله تعالى: "فلما رآه مستقراً عنده"سورة النمل آية:40", وتخرج اتساعاً فتفيد الظرفية المعنوية نحو قوله تعالى: "قال الذي عنده علم من الكتاب"سورة النمل آية:40", كما تفيد الظرفية الزمانية في أحوال أخرى نحو قولهم: "جئتكَ عند طلوع الشمس"165", و"عند , ولدى من أبهم ظروف الأمانة وإنّما أعربت "عند" وكان حرفاً أن تلزم البناء؛ لأنهم توسعوا فيها كما تقدّم إذ أوقعوها على ما في حضرة المتكلم , وإن

لم يكن حاضراً نحو قولهم "عندي مال" أي : في ملكي, كما قالوا في الحضور المعنوي "عندي علم", أما "لدى" فلا تفيد إلا ما في حضرة المتكلم من الشيء ولا يجاوزونه فيقال: "لديّ مال" إذا كان حاضراً "166", وتقع مجرورة "بمن" كثيراً نحو قوله تعالى: "أتيناها رحمة من عندنا وعلّمناه من لدنا علماً" سورة الكهف آية: 65

د- "عدا" مثل "خلا" ويستعملان فعلين فينصبان ما بعدهما, وفيهما معنى الاستثناء, وقد جرى مجرى "ليس", ولا يكون "فيضمّر فيهما الفاعل" "167" قال سيبويه: "وأما عدا, وخلا فلا يكونان صفة, ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون, وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدا, وأتاني القومُ عدا عمراً, كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا. إلا أنّ خلا و عدا فيهما معنى الاستثناء" "168". وتدخل عليهما "ما" المصدرية فتخلصهما الى الفعلية, والجملة ما بعدهما في موضع مصدر منصوب على الحال نحو قولهم: أتاني القوم ما عدا زيدا, وأتاني القوم ما خلا زيدا قال سيبويه: "كأنه قال أتوني ما جاوز بعضهم زيدا, وما هم فيها عدا زيدا كأنه قال: ما هم فيها جاوز بعضهم زيدا, وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا ففعلته اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيدا مثلته بمصدر ما هو في معناه, كما فعلته فيما مضى" "169". ولم يحفظ في "عدا" لدى سيبويه غير الفعلية, بخلاف خلا فإنها جاءت حرف جرّ بمنزلة حاشا قال: "وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاش" "170", وعلى هذا لم يذكر أحد من النحويين الخفض "بعدا", سوى ما نسب الى أبي الحسن الأفش أنه يرى خفضيتها; لأنّها بمنزلة "خلا" فأجراها مجراها "171", وليس له في ذلك مسوّغ من كلام العرب كما ثبت في "خلا" إلا أن يقال في تسويغه أنه ممّا يحمل على النظر من أختها "خلا", والحمل على النظر وجه ذو بال سوّغه القياس النحوي.

ه - "عسى" من أفعال المقاربة تفيد معنى الإشفاق قال سيبويه: "وأما لعل وعسى: طمع وإشفاق" "172" قال ابن هشام: "ومعناه الترجي في المحبوب, والإشفاق في المكروه فالترجي في المحبوب, والإشفاق في المكروه" "173", وقد اجتمعا في قوله تعالى: "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم" سورة البقرة آية: 216. وهو فعل غير متصرف جرى مجرى "ليس" إذ إن لفظه لفظ الماضي, ومعناه المستقبل "174", ويستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون فعلاً ناقصاً مثل "كان" بمعنى "قارب" وهو قول الجمهور, ولا يكون خبرها إلا أن والفعل الناصب نحو قولهم: "عسى زيدٌ أن يقوم" "175", ونحوه قوله تعالى: "فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمرٍ من عنده" سورة المائدة آية: 52. ولا يستعمل "أن والفعل" عند سيبويه خبراً إنما هو على نزع الخافض جرياً على "اخلوق" قال: "وتقول عسيبت أن تفعل, فإن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل, أي: قاربت ذلك, وبمنزلة: دنوت أن تفعل واخلولقت السماء أن تمطر, أي: لأن تمطر. وعسيبت بمنزلة اخلولقت السماء ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه" "176", وعلى قول ثان: أن تكون ناقصة, و"أن والفعل" بدل قد سد مسد جزأي الإسناد, وعلى قول ثالث: أن تكون بمعنى قُرب و"أن والفعل" بدل اشتمال من فاعلها, وهي على ذلك تكون تامة, ورده ابن هشام لئلا يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام وليس ذلك شأن البديل "177".

الثاني: أن يكون فعلاً تاماً وفاعلها "أن والفعل" "178" ومنه قوله تعالى: "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم" سورة البقرة آية: 216.

و- "عوض" ظرف لاستغراق المستقبل من الزمان مثل "أبداً" إلا أنه مختص بالنفي, وأكثر استعماله في القسم ويكون مبنياً إذا قطع عن الإضافة نحو: "عوض لا أفارقك" أي: أبداً لا أفارقك, فإن أضيف أعرب نحو: "لا أفعله عوض العائضين" "179" فينصب على الظرفية.

9- الغين (غ): حرف مجهور "180". ومُخرجه: من أدنى الفم "181", ويقع أصلاً في فائه, وعينه, ولامه "182". فمن الفاء نحو: غُرم, وغَرَب, ومنه قوله تعالى: "وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال" سورة الكهف آية: 17, ومن العين نحو: مُغر, وفُغر, ومن اللام: مَرغ, وفرغ. وقد يقع البديل فيه مع الخاء على نحو قول بعض العرب: مُنخل, ومُنغل, وساغ الإبدال هنا لوقوعهما في مُخرج واحد, كما جاز الإدغام فيهما فيدغم حرف الخاء في الغين, فيقال في: اسلخ غنمك: اسلغنمك "183".

والغين من الحروف الهوامل التي لا تعمل, ولا تأتي مفردة, وقد تركبت في الفاظ منها:
أ- "غير": اسم لازم الإضافة, غير متمكن, تعمل فيه العوامل, ولا يجمع, ولا يُحقر, ولا يكون إلا نكرة, لذا لا تدخله الألف واللام "184", ولا يتعرّف بالإضافة لشدة إبهامه "185", فتكون بمعنى "سوى" قال سيبويه: "وإنما معنى مررت برجلٍ غيرك معنى مررت برجل سواك" "186", وتستعمل - وهي مضافة - على وجهين:

أحدهما : أن تكون صفة للنكرة - وهو الأصل فيها- فتفيد معنى المغايرة في الموصوف نحو : "جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ" فقد وصفته بالمغايرة التامة وعدم المماثلة "187" ومن وصفها للنكرة قوله تعالى: "ربنا اخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل" سورة فاطر آية: 37".

الثاني : أن تكون استثناء فيكون الإعراب الواجب لما بعد "إلا" حاصلًا في "غير" نحو : "جاءني القومُ غيرُ زيدٍ" بالنصب على الاستثناء . و"جاءني القومُ غيرُ زيدٍ" بالنصب والرفع كما جاز ذلك في "إلا" نحو : جاءني القوم إلا زيدا، وزيدٌ "188" . أما قوله تعالى : " لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون" سورة النساء آية: 95 فقد قرئت بالرفع والنصب والجر* , فهي على قراءة الرفع نعت "للقاعدين" , أثبتته سيبويه "189" , وقيل : الرفع على البديل "190" و لا أحسبه صحيحاً على نحو ما أنكره ابن يعيش "191" ؛ لأنَّ المعنى سيكون : لا يستوي القاعدون غير أولي الضرر، أو ألولو الضرر , وذلك خلاف المعنى المراد ؛ لأنَّ الآية الكريمة نفت المساواة في الفضل العظيم، والأجر الكريم بين القاعدين من المتخلفين من أهل الإيمان الذين آثروا القعود، والرفاهية، والدعة - من غير عذر - على الجهاد في سبيل الله , وبين المجاهدين الذين لبوا نداء الله ورسوله في الذود عن الدين , وأثبتت المساواة لذوي الإعذار ممن أقعدهم العذر من عمى أو مرض أو نحوه عن الجهاد , والبديل هنا يقيم أهل الإعذار من أولي الضرر الذين منَّ الله عليهم بالفضل مقام القاعدين , وذلك خطأ فادحٌ وبعيد عن مراد الآية .

والنصب على الاستثناء "192" , وساغ في النصب وجه آخر : أن يكون منصوباً على الحال على تقدير : لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون "193" , ووجه الجر : أن يكون نعتاً للمؤمنين "194" وهو بهذا في قوة الوجه الأول .

2- "غُدوةٌ" : مثل "بُكرَةٌ" من الظروف التي وقعتا اسمين للحين، غير منصرفين منقطعين عن الإضافة , نحو: سير عليه غُدوةٌ يا فتى وبكرةٌ , وموعدك غُدوةٌ أو بكرةٌ , ويُصبان على الظرفية "195" , والقياس فيهما الأينونان في المعرفة نحو : لقينته العام الأول غُدوةٌ أو بكرةٌ "196" , وأجاز الحليل فيهما التثوين فيقال : أتيتك اليوم غُدوةٌ وبكرةٌ جعلهما بمنزلة: "ضحوةٌ" , والغالب فيهما ترك التثوين حتى حملوا "عشيّةٌ" على "غُدوةٌ" في ترك التثوين "197" .

ج- "غاقٌ" : من أسماء الأصوات , وهو حكاية صوت الغراب , ويلزم الكسر في آخره "198" , وعن الخليل - رحمه الله- أنه إذا ترك فيه التثوين , وأشباهه يراد به المعرفة فيقال : غاقٌ غاقٌ , وكأنه قال : قال الغرابُ هذا النحو , وإذا نُون جعلوه نكرة فيقال : غاقٌ غاقٌ "199" .

10- الفاء : حرف مهموس "200" . ومُخرجةٌ: "من باطن الشفة السفلى , وأطراف الثنايا العليا" "201" , ويقع أصلاً , وبدلاً فالأصل: أن يكون فاءً , وعيناً , لاماً "202" , فالفاء نحو : فحمٌ , وفخرٌ , والعين نحو : قُفْلٌ , وسَفَرٌ , واللام نحو : حُفٌّ , وشَرْفٌ .

ووقعت الفاء بدلاً من الثاء فقالوا في : جدثٌ , جدفٌ "203" , وعلى هذا تأول بعض المفسرين قوله تعالى : " فادع لنا ربك يخرج لنا مما تُنبث الأرض من بقلها وقنأها وفومها وعدسها وبصلها" سورة البقرة آية: 61" بأن المراد من الفوم هو الثوم , فأبدل الثاء فاءً "204" , ولا أحسبه توجيهها دقيقاً ؛ لأنَّ البديل على تأويلهم لم يحصل بين لفظتين متقابلتين , وإنما بين لفظ تناولوه على معنى لفظ آخر , واللفظ إذا حمل على المعنى لا وجه للإبدال فيه , ومن وجهٍ آخر: فإن معنى "الفوم" في الآية الكريمة هو الخبز , والحنطة , تقول العرب : فوموا لنا : اختبزوا , وقال قوم : هو الحبوب التي تُخبز "205" , وعلى كلا المعنيين فليس المراد منه الثوم , فلا يسوغ البديل هنا . وقد قرىء في الشواذ* : " وفومها" بالثاء , فيصح البديل هنا , إلا أن يكون الثاء لغةً في الفاء فلا إبدال فيه , ولم يذكر أحد أن الثاء لغةٌ في الفاء .

والفاء حرف مهمل خلافاً لمن أعمل فيها الجر نيابةً عن "رُبٌّ" , ومَنْ أعمل فيها النصب في الفعل المضارع "206" . وفي ذلك نظر : فالقول الأول: بأنَّ الفاء نابت عن "رُبٌّ" في الجر لم يثبت ؛ لأنَّ "رُبٌّ" عملت الجر وهي مضمرة , ولم يكن إضمارها مسوغاً لعمل الفاء , وإضمار "رُبٌّ" بعد الفاء كثير "207" . نحو قول امرئ القيس:

فمئلك حبلِي قد طرقت ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمانم محول "208" .

والتقدير : رُبٌّ مثلكِ , ولا خلاف في التقدير أن يكون مدخول "رُبٌّ" المضمرة فاءً , أو أوأواً فهي على رواية "الواو" قدرها سيبويه على النحو المذكور "209" .

القول الثاني : إنها عملت النصب في الفعل المضارع قول مردود؛ لأنَّ الفعل المضارع انتصب "بأنَّ" مضمرة "210" .

والفاء تفيد ضم الشيء الى الشيء على نحو ترتيبيّ متّسقٍ نحو : مررتُ بعمر و فزید فخالِدٍ , وسقط المطرُ بمكان كذا وكذا . فتشترك مع الواو في هذا المقام بأن ضم الشيء الى الشيء يفيد معنى الجمع بين شيئين أو أكثر على نحو المثال المذكور غير أن الفاء يفيد معنى الجمع بنحو ترتيبيّ قال سيبويه: " والفاء , وهي تضم الشيء الى الشيء كما فعلت الواو غير انها تجعل ذلك متسقاً بعضه إثر بعض , وذلك قولك مررت بعمر وفزید فخالِدٍ , وسقط المطرُ بمكان كذا وكذا . وإنما يقرأ أحدهما بعد الآخر "211". أما الواو فيفد مطلق الجمع من غير مراعاة أن يكون الأول مقدماً والثاني تالياً , ويشوب ذلك الجمع معنى الترتيب بنحو من أحنائه , فقولهم : "قام زيد وعمرو" يحتمل أن يكون قيام زيد قبل عمر كما يحتمل قيام عمر قبل زيد من غير قرينة تصرف المعنى الى قيام الأول قبل الثاني - وإن تقدّم ذكراً - قال سيبويه : " وأما ما يكون قبل الحرف الذي يجاء به له فالواو التي في قولك : مررت بعمر و زيد , وإنما جئت بالواو لتضمّ الآخر الى الأول وتجمعهما , وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر "212", وقال في الفاء : " ومما يدلّك على أنّ الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزید وعمرو , ومررت بزید فعمرو , تريد أن تُعلم بالفاء أنّ الآخر مُرّ به بعد الأول "213". وبحسب النصين يراد من الفاء ضم الشيء الى الشيء على نحو الترتيب متضمناً معنى الجمع , ويراد من الواو ضم الشيء الى الشيء على نحو الجمع متضمناً معنى الترتيب . وقال بعضهم : إنّ الفاء قد تأتي لمطلق الجمع في الأماكن والمطر خاصة ونسب هذا القول الى الجرمي فيقال : عفا مكاناً كذا , فمكان كذا , وإن كان نزوله في وقت واحد "214", ولا بأس بهذا القول إلا أنه غير ذي اطراد فقد يناسب المقام المذكور أن تكون لمطلق الجمع , وإن لم يقل به أحد , أو ممّا ثبت في كلام العرب . وتشترك "ثمّ" مع الفاء فيما أفادته من الترتيب على نحو التراخي أو المهلة وتفترق عنها الفاء في أنها أفادت الترتيب بلا مهلة "215", ومنه قوله تعالى: " ذمّ إنكم بعد ذلك لميئون ثمّ إنكم يوم القيامة تُبعثون "سورة المؤمنون آية:15-16" ومن المؤكد أن البعث للخلق يعقب موتهم بمدة زمنية وقد يمتد هذا التراخي الزمني الى فترات زمنية طويلة كما هو الحال في الآية الكريمة من تراخ بين فترة الموت , وفترة البعث . ونقل ابن فارس قولاً آخر يفيد أن الأصل في الفاء أن يكون الذي قبلها علّة لما بعدها نحو: " قام زيد فقام الناس "216", وأحسبه خلاف المشهور؛ لأن ما تتعقد عليه موضوعات اللغة , وما يتحرى فيها الأصل إنما سبيله الاستقراء في كلام العرب فإن كان للفاء من الاطراد والكثرة ما تقع على معنى السببية - وهو صحيح- فإن وقوعها على معنى الترتيب والتناسق أشهر منه وأكثر استفاضة من معنى السببية . وتستعمل الفاء على ثلاثة أضرب : عاطفة , وجوابية , وزائدة "217" على تفصيل أشرع ببيانه , وبيان يُظهر ما اختلف على الفاء من المعاني الأخرى التي تتعقد على هذه الأقسام الثلاثة الرئيسة :

الضرب الأول : الفاء العاطفة : ولها استعمالان : استعمال نحوي - هو أصل بابها- , واستعمال بياني يفيد ما تخرج اليه الفاء من الدلالات الفرعية في ضوء العطف النحوي .

أ - العطف النحوي : وفيه تكون الفاء من الحروف العاطفة التي تُشرك في الحكم , والإعراب "218", بعبارة أخرى : هي : تفيد العطف والإتباع "219", وهو على قسمين : عطف مفرد نحو : قام زيد فعمرو , ورأيت زيدا فخالداً , وعطف جملة نحو قوله تعالى : "فراغ الى أهله فجاء بعجلٍ سمين فقربه اليهم"سورة الذاريات آية:26-27" .

ب - العطف البياني : وفيه تفيد الفاء ثلاثة معانٍ : الترتيب , والتعقيب , والتسبيب "220". فالترتيب نحو قوله تعالى : " فأرلها الشيطان فأخرجها ممّا كانا فيه"سورة البقرة آية:36", ونحوه قوله تعالى : " ونادى نوحٌ ربّه فقال ربّ إنّ ابني من أهلي "سورة هود آية:42" ونحو قولهم : توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ورجليه "221". وقد تفيد الفاء معنى الجمع وليس الترتيب - كما تقدّم- فيما عزي الى الجرمي بخصوص ذلك في الأماكن وتولوا عليه قول امرئ القيس :

قفا نبيك من ذكرى حبيب منزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل "222". أمّا التعقيب : وهو كل شيء بحسبه نحو : " تزوّج فلانٌ فولد له " , و" دخلتُ البصرة فبغداد "223". فأصل التعقيب هنا تضمن معنى الترتيب , وكان التعقيب فرع الترتيب , ومن جهة أخرى فالترتيب - بناء على الأصل- أفاد المعاقبة بلا مهلة , وهذا المعنى أو الفائدة إنّما تختصّ "بثمّ" التي تفيد الترتيب بلا مهلة "224", وعليه: كيف يتمّ التوفيق بين المعنيين؟.

الجواب : أنّ هذا التعقيب المترخي , أو التعقيب بلا مهلة لم يقتضه معنى الفاء بل عرّض عليه واعتوره , وإنما اقتضاه معنى السياق في المثالين , لأنّ التولّد في الإنسان يقتضي تلك المدة المتراخية , وهي مدة الحمل ولا شأن للفاء ومعنى الفاء بهذا , ولأنّ دخول بلدة والخروج الى أخرى يقتضي تلك المدة المتراخية - وهي مدة السفر والانتقال- وإن لم يمكث فيهما , ويدل على هذا التعليل أن أصل الفاء فيما استفيض من الشواهد تفيد الترتيب بلا مهلة - كما تقدّم- نحو دخل زيد فعمرو .

والسببية: وهو المعنى الغالب في الجمل المعطوفة بالفاء بأن يكون معناها متسبباً عن معنى الأول "225" نحو قوله تعالى: " فتلقي آدم من ربه كلمات فتاب عليه"سورة البقرة آية:37", وقوله تعالى: " فوكزه موسى فقضى عليه" سورة القصص آية: 15"والعطف الغالب في هذه الأقسام الثلاثة من قبيل عطف جملة على جملة نحو قوله تعالى: " فأزلهما الشيطان فأخرجهما مما كان فيه"سورة البقرة آية:36", وقولهم: تزوج فلان فولد له, وقوله تعالى: " فوكزه موسى فقضى عليه"سورة القصص آية:15". يتبين من هذه الأقسام: أن معنى التعقيب يتجاذبه معنيان: معنى الترتيب - كما تقدم - وهو الأصل في فائدة الفاء, ومعنى التسيب. أما التعقيب فهو المعنى المخصوص من توقف اللاحق على حدوث السابق على نحو توقف الذرية على الزواج, وفيه معنى السببية لتسبب الزواج بحصول الذرية, بخلاف المثال الثاني فلا ملازمة بين دخوله البصرة, فبغداد وعليه: فالمعاقبة في مثل دخلت البصرة, فبغداد معاقبة غير لازمة إذ يمكن أن يدخل بغداد قبل البصرة.

من جهة أخرى: فإن معنى الترتيب يلزم معنى التعقيب, ولا يلزم من الترتيب التعقيب وبيان ذلك: أن التعقيب الوارد في مثل تزوج فلان فولد له إنما سوغ له؛ لأن فيه ترتيب زمني طبيعي من قبيل العلة, والمعلول, فكل شيء بحسبه إنما يفيد السامع من معنى الترتيب المستقر أولاً في فائدة التعقيب, ومن معنى السببية المتعلق بتعاقب الشيء بعد مسببه. أما في مثل قولهم: جاء زيد فعمرو فعلي فلا تعاقب بينهم إذ لا توقف في دخول الثاني على الأول, ولا دخول الثالث على الأول, والثاني, إنما أفاد السياق دخولهم على نحو ترتيب متسق فحسب, ومنه قوله تعالى: " فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم"سورة الذاريات آية:26-27", وقوله تعالى: " فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها"سورة الذاريات آية:39", وقوله تعالى: "فالزجرات زجراً فالتاليات ذكراً"سورة الصافات آية:2-3".

الضرب الثاني: الفاء الجوابية: لفاء الواقعة في الحواب أحكام تتعلق بما بعدها وهي على ضربين:

الضرب الأول: أن ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن". وذلك في موارد سبعة*: في الاستفهام نحو: أين بيئتك فأزورك "226", وفي الأمر: إنتني فأحدثك, وفي النفي: ما أنت منّا فتحدثنا "227", قال سيبويه: " وتقول: ما أنت منّا فتحدثنا, لا يكون الفعل محمولاً على ما؛ لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله"228", والنهي: نحو قوله تعالى: " لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب"سورة طه آية:61", والتمني نحو: ليته عندنا فتحدثنا, والدعاء نحو: اللهم ارزقني بغيراً فأحجج عليه, والعرض نحو: ألا تنزل فتحدثت "229", ومذهب الكوفيين في جميع ذلك أن الفاء هي الناصبة - وقد تقدم ذكره - وذهب آخرون الى انتصابها بالمخالفة, والرأي ما ذهب اليه البصريون من أنها عاطفة, والأجوبة المنقدمة منتسبة بأن مضمره بعد الفاء "230".

الضرب الثاني: أن يستأنف الكلام بعدها شريطة أن يكون الفعل مما يصلح أن يكون شرطاً "231" نحو قوله تعالى: " ومن عاد فينتقم الله منه"سورة المائدة آية:95", وقوله تعالى: " ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده"سورة فاطر آية:3".

الضرب الثالث: أن يقترن الفاء بحواب لا يصلح أن يكون شرطاً بوصفها أداة شرط بعلم بها ارتباط الجواب "232" وذلك في موارد ست: بأن يكون الجواب جملة اسمية نحو قوله تعالى: " وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير"سورة الأنعام آية:17", وجملة فعلية طلبية نحو قوله تعالى: " إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله"سورة آل عمران آية:31", وفعلية فعلها غير متصرف نحو قوله تعالى: " إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربّي أن يؤتيني خيراً من جنتك"سورة الكهف آية:39-40", وفعلية تقترن بحرف استقبال نحو: سوف نحو: قوله تعالى: " من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه"سورة المائدة آية:54", أو بقدر نحو قوله تعالى: " إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل"سورة يوسف آية:77", أو مقروناً بحرف مصدر نحو "رب"233"نحو قول امرئ القيس:

فإن أمس مكروباً فبأرب قينة
منعمة أعملتها بكران "234"

الضرب الثالث: الفاء الزائدة: وهي الداخلة في الكلام كخروجها, ولم يثبتها سيبويه "235", ونسب الى الأخفش أنه يرى زيادتها في الخبر, وحكى: "أخوك فوجد"236", وقيد جماعة آخرون أن يكون الخبر أمراً, أو نهياً "237", وحملوا عليه جملة من الآيات, والشواهد الشعرية, من ذلك: قوله تعالى: " هذا فلينذروه حميم"سورة ص آية:57", وقول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم
وفي كلا الرأيين نظر:

أما الرأي الأول: فإن زيادتها في الخبر إنما يصح ويستقيم إذا كان الخبر في سياق معنى الشرط, وليس الخبر مطلقاً "239" نحو قوله تعالى: " الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلم أجرهم عند ربهم ولا

خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون" سورة البقرة آية: 274" , ونحوه قولهم : الذي يأتيني فله درهم , والذي يأتيني فمكرّم محمود "240". "فلهم أجرهم" , و"فله درهم" , و"فمكرم محمود" في موضع خبر تضمن معنى الشرط من قبل أنّ هذه الأسماء تفتقر الى ما تُنمُّ به معناه, فتكون صلاتها , وهي الجمل, أو أشباه الجمل؛ لأنها حينئذ تنزل منزلة الخبر في قولهم : "زيد منطلق" بخلاف ما حكى "أخوك فوجد" إذ لا يتضمن الخبر شيئاً من معنى الشرط , وعليه: فلا أحسب افتقار الخبر الى معنى الشرط بمسوّغ للخبر مطلقاً أن يقتصر بالفاء الزائدة كما هو في الشاهد المذكور . والرأي الثاني : إنّ تقييد الخبر عند جماعة بسياق الأمر , والنهي يدفعه الشواهد نفسها التي احتجوا بها . أمّا قول الشاعر : "وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهم" , فتؤول على تقدير مبتدأ محذوف تقديره : هذه خولانٌ فانكح فتاتهم , وهو نأويل حسن لا تكلف فيه , وعلى هذا تأويل سيبويه ذلك الشاهد إذ جعلها عاطفة لا زائدة "241". أمّا قوله تعالى : " هذا فليذوقه حميمٌ وغساقٌ" فهي أبعد عن زيادة الفاء منه في الشاهد الشعري لصحة تأويل قوله تعالى " فليذوقه" على الاعتراض فيكون الخبر "حميم" "242". أمّا النهي في قولهم : زيد فلا تضربه ؛ فلأنّ صدر الجملة من الأسماء العارية عن معنى الشرط والجزاء كحال "زيد منطلق" فلا يدخلها الفاء . وأحال أنّ فيها أكثر من وجه تتأول إليه وهي :

أ- أن تكون مثل قولهم : هذه خولانٌ على تقدير : مبتدأ محذوف : هذا زيد , أو مبتدأ لخبر محذوف تقديره : زيد هذا وعلى كلا الوجهين فهي عاطفة لا زائدة كما مثل لها في قول الشاعر .
ب- أن تكون على حذف أداة الشرط "أمّا" فيدخل الفاء في جواب الخبر المتضمن معنى النهي "لا تضربه نحو قوله تعالى : " فأما اليتيم فلا تقهر" سورة الضحى آية: 9", فيكون بذلك الفعل المجزوم بلا الناهية في موضع خبر .

ج - لم يكن الخبر في سياق النهي ذا ميزة , وخصيصة يميز به عمله عن الخبر المثبت , ولا يُعد ذلك مسوّغاً لزيادتها؛ لأنّ الضابط في ذلك لا يعود الى الخبر بما هو خبر إنّما يعود الى السياق الذي أقحم فيه الخبر والإالفارق بين : زيد فاضربه , وزيد فلا تضربه إنّما هو في المعنى لا العمل , من قبل إثبات حدث الضرب في الجملة الأولى , والنهي عن الضرب في الثانية , وعليه : فما ثبت من العمل في "زيد فاضربه" يثبت في "زيد فلا تضربه" فتكون الفاء عاطفة لا زائدة كما تقدّم .

وقد وردت زائدة في مثل قول زهير :

أراني إذا ما بتُّ بت على هوى
فتمّ إذا ما أصبحتُ أصبحتُ غاديا "243".

وقول الآخر :

لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرّمها
فتركتُ ضاحيٍ جلدِها يندبذب "244".

ولا أحسب الزيادة منكّرة في جملة من الآيات المباركة إذ لا يبعد , أو يمتنع أن تحمل على الزيادة كما تأول المانعون لها أن يحملوها على العطف , أو تأويل آخر من ذلك قوله تعالى : " أفكلما جاءكم رسولٌ بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم" سورة البقرة آية: 87", إذ تأولها أبو الحسن الأخفش على أنّها زائدة , كما أجاز أن تكون عاطفة "245" , وأحال أنّ توجيه الزيادة فيها وجه قوي , وحسن , ولا حجة لمن منع الزيادة هنا إذ لا مخالفة للقياس فيها إذ المعنى يستقيم مع زيادتها , فالآية الكريمة كانت في مقام خطاب اليهود "فكأنه قال : "يا معشر يهود بني إسرائيل , أكلما جاءكم رسولٌ بما أتوا ويحبّون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذابٌ أليم" سورة آل عمران آية: 188", إذ يسوّغ تأويل الفاء في "فلا تحسبنهم" بأنّها زائدة , و"لا تحسبنهم" بدلٌ من "لا تحسبن" الأولى على رأي أبي الحسن الأخفش "247", كما تصح الزيادة - كما أظن - في قوله تعالى : " أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت" سورة الغاشية آية: 17", فيجري القياس فيها على نحو نظائرها من الآيات المتقدمة - وإن كان المانعون تأولوا ذلك , تأويلاً لا يخلو من تكلف - إذ قدّروا الفاء عاطفةً على تقدير معنى الكلام : " أينكرون البعث فلا ينظرون" "248", وهذا المعنى متحقق الفائدة في همزة الإنكار التوبيخي على معنى : لم ينظروا , ومع زيادة الفاء فإنّ المعنى يبقى مسوّغاً ليفيد إنكار القوم , وتجاهلهم عن آثار الخالق اللطيف الخبير التي كان منها خلق الإبل , ورفع السماء , ونصب الأرض .

وتتسع استعمالات الفاء لتقع مرادفة لمعاني بعض الحروف من ذلك :

أ- أن تقع بمعنى "ثمّ" . واليه ذهب ابن مالك "250", ومنه قوله تعالى : " ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طينٍ ثمّ جعلناه في قرارٍ مكينٍ ثمّ خلقنا النطفة علقةً فخلقنا العلقة مضغةً فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً" سورة المؤمنون آية: 12-14", فالفاء وقعت بدلاً من "ثمّ" في خلق المضغة , وخلق العظام , وكسو العظام , وكان استعمال العطف أولاً بتمّ . فالعدول الى الفاء إيذاناً بذلك الترادف والإبدال الذي سوّغ للفاء أن تؤدي معنى "ثمّ" في مراحل خلق الإنسان , وتكوينه بحال يستغرق ما بين خلقه علقةً الى اكتمال خلقه العظام أشهر

معدودة وأخال أنّ في مثل هذا الترادف نكتة أخرى مفادها: أنّ العدول من "ثمّ" الى الفاء - على الرغم من أنّ المقام مقام التراخي الزمني، والمهلة الزمنية في كلّ مرحلة من مراحل الخلقة - لتفيد أنّ تلك الخلقة البشرية جاءت على ترتيب متناسق، وتتابع متّسق تدل على أبداع صنع اللطيف الخبير في خلقه، وتدبير الخالق القدير في صنعه بأن جعل أصل خلقتّه من طين بعد إن لم يكن شيئاً مذكوراً حتى استوى على سوقه متقلّباً في مدارج الخلقة، ومتقلّباً من حال الى حال فيصبح إنساناً مكلفاً تُنَاط به مسؤولية الخلافة الألهية في الأرض. كما ذهب ابن مالك الى أنّ الفاء في قوله تعالى: "ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرةً" سورة الحج آية: 63" أفادت العطف بمهله "251" وهو المعنى الذي اختص "بئّم". وآية ذلك: أنّ اخضرار الأرض يسبقه إنبات الأرض، والصبر على ذلك الإنبات لتصبح الأرض مخضرةً أي: ذات خضرة، وما بين إنزال السماء المطر، وبين الإنبات مدّة زمنية متراخية، وما بين الإنبات وبلوغه ينعه مدّة زمنية متراخية أخرى لتصبح الأرض مخضرة، وهذا المعنى في التراخي الزمني لاستحالة النبات الى عشب، وصيرورته ذات خضرة ممّا يختص من حروف العطف بدلالة "ثمّ" لا الفاء، ومن لم يتأول الفاء على معنى "ثمّ" قدر في الآية محذوفاً تقديره: "أنبتنا به فطال النبات فتصبح" 252" الأرض مخضرة. وهو معنى مُفْرَع منه، ولعلّ تقدير "ثمّ" محلّ الفاء اختزل هذا المعنى، وتأويل ثالث لا يتأول الفاء على معنى "ثمّ"، ولا على تقدير كلام محذوف، فيلزم دلالتها للتعقيب "253"، وهو رأي مقبول ينهض بمسوّغ قبوله من قِبَل أنّه ناظر الى ما في دلالة الفاء التعقيبية من مهلة زمنية يقتضيها معنى الكلام في الشاهد، أو موضوع الحدث، لا دلالة الحرف، وهي مهلة قد تلازم الفاء في بعض مواردّها وليس في كل حال كما في "ثمّ" على نحو ما تقدّم في فائدة الفاء للتعقيب في نحو: تزوّج فلان فولد له، وكذلك الحال في الآية الكريمة فإنّ من مقتضى اخضرار الأرض أن يسبقها المقدمات أو الأسباب الطبيعية التي فطر الله عليها طبيعة النبات من إنزال المطر وخروج البذرة، وبلوغها النضج، وما بين مرحلة، وأخرى - كما سبق ذكره - مهلة زمنية طويلة، وليس الأمر متعلّقاً بخصوص المعنى "بئّم"، أو أن تقع الفاء مرادفة "لثمّ" على قدر ما كان متعلّقاً بالمعنى المسوق في الآية المباركة. ولعلّ القائلين بترادف الفاء لمعنى "ثمّ" في الآية الكريمة؛ لأنهم وجدوا أنّ الفاء أفادت السببية لا التعقيب، أو أن السببية فيها أولى من التعقيب.

وأرى أنّ ما عليه التحقيق، والنظر: أن الفاء أفادت السببية لتسبب المطر بعد هطوله باخضرار الأرض على نحو ما وقع ما بعد الفاء مسبباً لما قبله، أو ما وقع قبل الفاء علّة لما بعدها في مثل قوله تعالى: "فوكزه موسى فقضى عليه" سورة القصص آية: 15، وقوله تعالى: "فتلقّى آدم من ربه كلماتٍ فتاب عليه" سورة البقرة آية: 37، وقوله تعالى: "ألقاه على وجهه فارتدّ بصيراً" سورة يوسف آية: 96، وقوله تعالى: "ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلاّ من شاء الله" سورة الزمر آية: 68، نعم لا يبعد معنى التعقيب في جميع ذلك لكنّه معنى جاء ملازماً لمعنى السببية - وهو المعنى الأصلي في الآية المباركة، والآيات المتقدّمة -؛ لأنّ السببية تتضمن معنى التعقيب.

ب - أن تقع بمعنى الواو "254" وتاولوا على هذا قول امرئ القيس:

قفا نبيك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ
بسقط اللوى بين الدخولِ فحوملٍ "255"

على تقدير: بين الدخول وحومل، والتقدير على رواية الفاء تقدير محذوف مضاف دلّ عليه المضاف اليه نحو: بين مواضع الدخول، ومواضع حومل، كما يجوز: جلست بين العلماء فالزهاد "256"، وأراه تأويلاً حسناً؛ لأنّه حُمِل على نظائر له من الأمثلة الصناعية نحو: جلست بين العلماء فالزهاد؛ ولأنّ الجلوس بين الأشياء مطلقاً يقتضي يفيد المكانية لا يبعد أن تكون "بين" دلّت على هذا المحذوف من جهة، ولأنّ الجلوس بين الأشياء مطلقاً يقتضي المكان فكانّ المعنى ثابت في ذهن المخاطب لو قيل جلست بين العلماء فالزهاد أي: بين موضع العلماء، وموضع الزهاد، نعم لو قيست رواية الواو في قول امرئ القيس برواية الفاء وتمت صحّة فهي أولى بالقياس من رواية الفاء؛ لأنها لا تُلجؤنا الى التقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير.

ج - أن تكون استئنافية "257"، نحو قوله تعالى: "أنما إلهكم إله واحد فهل أنتم مسلمون" سورة الأنبياء آية: 108، وقوله تعالى: "فإنما يقول له كن فيكون" سورة البقرة آية: 117، ولو كانت عاطفة هنا لاستحقت الجزم لكنّها وردت استئنافية فارتفع الفعل ما بعدها "258"، وينبغي التنبيه هنا أن الاستئنافية في مثل تلك الموارد غير تلك التي تقدّم ذكرها في الفاء التي تقع جوابية فيستأنف الكلام بعدها نحو قوله تعالى: "ومن عاد فينتقم الله منه" سورة المائدة آية: 95، وقوله تعالى: "ومن يؤمن بربه فلا يخافٌ بخساً ولا رهقاً" سورة الجن آية: 13، فالجوابية - وإن وقع الكلام بعدها مستأنفاً أو مرتفعاً - لكنّه - أي الفعل - واقع في جملة جواب متعلقة بالشرط المتقدّم عليها فلا يمكن الاستغناء في مثله بالشرط لتوقف المعنى على جوابه، بخلاف الاستئنافية هنا فإنّ ما بعد

الفاء يُستأنفُ عملاً ومعنى، فإذا قرأ "إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ" لوقف القائل على معنى يحسن السكوت عنده، نحوها قوله تعالى: "إنما يقول له كُن"، وإن كانت الفائدة التامة تتحقق بالجملة الواقعة بعد الفاء .
وتأولوا الرفع* في قوله تعالى: "كُن فيكونُ" على العطف بحجة: أن اللفظ - وإن كان لفظ الأمر - مراد به الإخبار على تقدير: يكون فيكون "259"، وأرى أنّ أسلم توجيهها من هذا الوجه أن تكون الفاء استئنافية فيرتفع ما بعدها على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: فهو يكون "260"، أو أمره يكون .

د - ذكر بعضهم أن ترد الفاء بمعنى "حتى" "261" واحتجوا بقوله تعالى: "فهم فيه شركاء" سورة الأنعام آية:139، ولا وحه لذلك، وهو وجه غريب، وتأوله آخرون على أنها عاطفة، ولا أظنه وجهاً دقيقاً وتأويلاً صحيحاً؛ لأنّ الجملة الإسمية "فهم فيه شركاء" وقعت جواباً لما قبلها من قبيل أن تكون الفاء رابطة للجواب فيما لا يصلح أن يكون شرطاً - كما تقدّم - في ضروب الفاء الواقعة في الجواب، لقوله تعالى: "وإن يكن مينةً فهم فيه شركاء" سورة الأنعام آية:139، ونظير ذلك تماماً قوله تعالى: "وإن يمسك الله بخير فهو على كلّ شيء قدير" سورة الأنعام آية:17، وقوله تعالى: "إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم" سورة المائدة آية:118 ونظائرها في ذلك كثير .

ه - نُسب إلى بعض الكوفيين أن الفاء تأتي بمعنى "إلى" "262"، ومما احتجوا به قوله تعالى: "إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضةً فما فوقها" سورة البقرة آية:26 على تقدير: "ما بين بعوضةً إلى ما فوقها" "263"، وعلى هذا تكون بعوضة مضافاً إليه قامت مقام المضاف المحذوف "بين" وذلك تأويل له وجه من المقبولية ويؤنس قيوله؛ لأنّ معنى الغائية في "إلى" فيه اتساع - كما أظن - ووجه ذلك: أنّ الله ضرب مثلاً في البعوضة، وغير البعوضة كالذباب، والآية تشير إلى أنّ ضرب المثل هنا غير مختص بالبعوضة بل يشمل غيرها و"إلى" في الآية لا يختص بانتهاء الغاية كما هو في قولهم: ذهبت إلى السوق فيكون السوق منتهى الغاية، وليس هو المعنى المراد، وإنما معنى الغاية في "إلى" لما يتضمنه من شمول أصناف مما تُضرب بها الأمثال ابتداءً من مثل البعوضة إلى ما هو فوقها من ضروب الأمثال الأخرى، فدلالة الاتساع لهذه الأمثال تحقق ضمناً في معنى "إلى".

الخاتمة:

مبحث الحروف من المباحث الغنية في مادتها حتى استفيض الحديث فيها، وهي على الرغم مما استفيض فيها، وإشباع مباحثها تفصيلاً فإنّ البحث فيها ما زال متسعاً، وللباحث المتقدّم بجهده هذا نحو رأي، وتأمل، وإنعام نظرفيما قدّم، وبذل وإن كان ساقية المتأخرين من الباحثين وممن سبقوه من الفضلاء والاساتذة، والزملاء الباحثين فأنتي بحثي هذا بالنتائج الأتي بيانها:

أ- الحرف - بحسب مفهومه العام- ذو تصرفات كثيرة تتجاذبه فنون العربية، كلّ فنّ بحسبه، بما اشتمل عليه الحرف من دراسة نحوية، وصرفية، وصوتية، وبلاغية، فضلاً عن دراسته ضمن السياق .

ب- الحرف لغة: يطلق على الحدّ في كلّ شيءٍ، وطرفه، وشفيره، ومنه حرف الجبل أي: أعلاه المحدّد، وحرفا الرأس شقاه، وحرف السفينة، والجبل جانبيهما، والحرف الناقّة الضامرة المهزولة أو الناقّة العظيمة، وواحد حروف التهجي يسمى حرفاً، والحرف: الوجه، والطريق ومنه قوله تعالى: "ومنهم من يعبد الله على حرف" أي: على وجه، والحرف: الوجه من القراءة، ومنه قولهم حرف ابن مسعود أي: قراءة ابن مسعود. وفي اصطلاح النحويين: ما وقف عليه سيبويه بأنه "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو ثَمَّ، وسوف، وواو القسم، وواو الإضافة" إذ أشار إلى أن للحرف معنى بعد أن وقف على معنى الاسم، ومعنى الفعل ليُعلم أن الحرف غيرهما، وأشفع ذلك بأمثلة متنوعة مثل: ثَمَّ في العطف، وسوف في الاستقبال، وواو القسم، ولام الإضافة في الجر، وهي أمثلة لحروف لا تستقل بمعناه، وتندارك بما تحقّقه من ربط بين أجزاء الجملة لتتحقق دلالة الحرف التامة، وعرفه آخرون بأنه ما دلّ على معنى في غيره، أو كلمة دلّت على معنى في غيرها وهي تعريفات استوتحت معنى الحرف من قول سيبويه لما يُشعرُ كلامه من معنى الربط في مفهوم الحرف فاخترلوا ذلك بقولهم: ما دلّ على معنى في غيره. وعرفه ابن هشام تعريفاً وصفيّاً دلّ عليه بالعلامة إذ يقول: "ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا الفعل نحو هل، وبل". وهو قريب من قول سيبويه بأن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وانتهيت بعد عرض كلمات النحويين فيما وقفت عليه من حدّ الحرف، أو وصفه إلى جملة القول فيه: وهو أنّ الحرف نوع كلم جاء لمعنى يحتاج فيه إلى غيره لإيضاح إبهامه، ويحتاج إليه غيره لإتمام معناه تحت مظلة السياق، وهو المعنى الذي يقتضيه سياق الكلام لا الكلمة، وهو الضابط الذي يجمع كلمات النحويين سواء من ذهب إلى حدّ الحرف بحدّ، أو وصف، أو نفى الحدّ عنه.

ج- إنَّ عدة الحروف - على المشهور- تسعة وعشرون حرفاً، واليه ذهب سيبويه، وعلها المبرّد ثمانية وعشرين حرفاً إذ أسقط منها الهمزة، وعدّها هاويةً، وعدّ مخرج أقصى الحلق حرفين: الألف، و الهاء بخلاف ترتيب سيبويه إذ أحصى الهمزة من أقصى الحلق، وجعل لها حيزاً كالألف، و الهاء. وتلك التسعة والعشرون تعدّ أصولاً تتفرّع منها حروفٌ مستحسنة تُرتضى عربيتها، ويُستحسن قراءة القرآن، و الأشعار بها.

د- لم يقف العلماء على ترتيب واحد للحروف حتى شرعوا في تصنيفها الى أكثر من صورة، وهي على النحو الآتي:

* تصنيف صوتي: وهو ترتيب الحرف بحسب نطقه من مخرجه، وترتيبها على تصنيف الخليل أن يبتدىء بالعين، فيجعلها أقصى الحلق منتهياً بالهمزة، وهي على تصنيف سيبويه يستهلها بالهمزة فالألف ناظماً أصولها في تسعة وعشرين حرفاً.

* تصنيف هجائي: وفيه يُلحظ ترتيب الحروف على أثر حروف المعجم، وقد اتفقت كلمة السلف وتابعهم على العشرة الأوائل منها حتى حرف الراء واختلفوا فيما بعدها.

* تصنيف أبجدي: وهو أقدم تصنيف للحرف، يُلحظ فيه تصنيف الحروف على النحو الآتي " أبو جاد، هواز، حطي، كلمن، صعفض، قريسيات" وألقوا بها الحروف الأخرى وتسمى "بالروداف" وهي الثاء، والحاء، والذال، والطاء، والشين، والغين.

ه- للحروف أقسام متعددة، وأضرب متنوعة لوحظ فيها تنوع جهاتها، وقد أوجزها الزجاجي في ثلاثة أضرب: حروف المعجم التي عليها مدار الألسن عربيتها، ومعجمها، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها نحو: العين من جعفر، والضاد في ضرب، ونحوهما، وأردفت ذلك بتصنيف آخر يُلحظ فيه الحرف من جهة إعماله، وإهماله كما تبين ذلك في سائر الحروف التي وضعت بين يدي البحث، وقد ينظر الى الحرف كونه عاملاً، ومهملاً بحسب اختلاف نظر النحويين فيه كما هو حال الفاء إذ عدّت مهملة "غير عاملة" على المشهور، و عاملة على رأي الكوفيين. وتقسيم ثالث يتسع له مقام البحث يُلحظ فيه الحرف من حيث بنائه، وتركيبه نحو ما صنعه أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في تقسيمها الى حروف أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وجميع هذه الأقسام يرجع أمرها الى القسم الأول الذي ذكره الزجاجي.

ز- إن دراسة الحرف في هذا البحث كان أصل انعقادها أن تكون دراسة نحوية إلا أنها توجهت الى دراسة لغوية عمّ من أن تكون نحوية لما تقتضيه منهجية البحث من تداخل مباحث الحرف ببعضها، وارتباط حلقاته ببعض، فشرعت على وفق المنهج المتبع الى تناوله من جوانب عديدة، فوفقت بإيجاز على جانبه الصوتي لبيان مخرج الحرف، وما يعتوره من صفة كالهمس، والجهر. وجانبه الصرفي لما للحرف من تصرفات في بنيته نحو أصل بنائه، وما زيد على البناء، وما يعتوره من إدغام وإبدال، أو إدغام دون إبدال. وجانبه النحوي: وله النصيب الأوفر، والخط الأوفى من دراسة الحرف إذ أقف فيه على عمل الحرف إن كان من حروف المعاني العوامل، أو إن يكون مهملاً "غير عامل"

ح- لم تقع الحروف - فيما تقدّم من دراستها - مفردة وإنما جاءت مركبة في كثير من التراكيب النحوية، وتلك سمة عامة رصدتها في الحروف العشرة التي بين يدي البحث، ومن جملة تلك التراكيب: "شئان" في حرف الشين، و"أبضع، وصاعداً" في حرف الصاد، و"قضها بقضيضها، وضحوة، وبعض" في الضاد، و"طراً" في الصاد، و"ظنّ" في الطاء، و"على، وعند، وعا، وعسى، وعوض" في العين، و"غير، وغدوة، وغاق"، في الغين.

ي- من ملامح دراسة الحرف النحوية هو الوقوف على معاني الحرف المتعددة، فقد يفيد الحرف الواحد أكثر من معنى، فيرادف حروفاً أخرى، ويخرج فيه - اتساعاً - عن المعنى الموضوع له نحو ما وقع في السين فإنه في الأصل حرف استقبال يخلص الفعل المضارع من الحال الى الاستقبال، وخرج الى معانٍ آخر نحو: سين النقل نحو: استنوق الجمل، وسين الطلب نحو: استسقيته فسقاني، وسين الوجدان نحو: استحسنته أي: وجدته كذلك، وسين الزيادة نحو: استلم واستخرج إذ جاء على بناء استقل، وكذلك حرف الفاء فإنه أوسع في دلالاته، واشمل في معانيه من السين بل من أوسع الحروف دلالة، واستعمالاً سبق ذكر تفصيلها، وسأتي - بإيجاز - الى ذكرها وما خرجت اليه من التأويلات والاستعمالات.

ك- اختلف في أصل السين فكانت محلّ نزاع بين النحويين فهي جزءٌ من سوف أم رأسٌ بنفسها مستقلة عنها. وساق ابن مالك مزاعم الفريقيين مختاراً في ذلك ما نسبته الى الكوفيين ممّن زعم أنها جزءٌ من سوف في جملة استدلالات فرضية عقلية لم أجد فيها - فيما أظن - من الدليل اللغوي ما يُسعف حجته. ومما ساقه من الاستدلالات ما قاس فيه السين على اشتقاقات "سف، وسو" بأنهما جزء من سوف فكذلك قيست عليهما السين، وهو قياس لا ينهض بدليل

؛ لأنه لا يقاس ما ندر استعمالاً- إن كانا مستعملين- أو شدَّ قياساً على ما اشتهر استعمالاً، وثبت قياساً وهي السين، ولم يسق ما يُسند زعمه بأكثر من قول واحد ورد في كتاب المحكم كما أشار هو إليه. وعليه: كيف تجري سنن القياس في السين على ما لم يثبت مضارعة السين إليه مثل "سف، وسو" ؟ . وانتهيت بعد ذلك الى ترجيح أن تكون السين حرفاً مستقلاً برأسه وليس جزءاً من "سوف" في جملة من الاستدلالات، وهي تقع مرادفة "السوف" إلا أن "سوف" أوسع دلالة في الاستقبال من السين.

ل- فصل العلماء القول في الفاء فكانت على ثلاثة أضرب وهي: عاطفة، وجوابية، وزائدة.
والفاء تفيد الترتيب، وعلى وصف سبويه: ضمُّ شيءٍ الى شيءٍ بنحو ترتيبي متسق، ويجمعها بالواو أنها تفيد من ضميمه شيءٍ الى شيءٍ الجمع بين الشئيين ضمناً، ولا تفيد الجمع مطلقاً كالواو، وتشارك مع "ثمَّ" أنها تفيد التعقيب والترتيب من غير مهلة، و"ثمَّ" تفيد التعقيب بمهلة.

وأصل الفاء أنها للعطف وهي: أن تفيد إشراكاً في الحكم والإعراب نحو: جاء زيد فعمرو، ومررت بعليٍّ فخالِدٍ، واتسع بعض العلماء في عطفتها فذهبوا الى أنها تفيد الترتيب نحو قوله تعالى: "فأزلهما الشيطان فأخرجهما ممّا كانا فيه"، وتفيد التعقيب نحو: تزوّج فلانٌ فولد له ولدٌ، وتفيد السببية نحو قوله تعالى: "فوكزه موسى فضى عليه"، وذلك تصنيف بياني لا يُخرج عطفها عن إشراكٍ في الحكم والإعراب، وهو أصل العطف: لذلك خلصت الى تصنيف العطف الى صنفين:

عطف نحوي: وهو الأصل الذي ينعقد عليه معنى الفاء - كما تقدّم- من إشراك ما لحق بما سبق حكماً، وإعراباً. عطف بياني: وهو ما يفيد من الأغراض البيانية نحو: الترتيب الذكري، والمعنوي، والتعقيب كلٌّ بحسبه، والتسبيب.

والجوابية: ولها أحكام تتعلق بما يقع بعدها فيكون الفعل بعدها منتصباً "بأن" مضمره إذا وقع بعد نهي نحو قوله تعالى: "لا تقفروا على الله الكذب فيسحقكم بعباد"، وبعد نفي نحو: ما تأتينا فتحدّثنا، وبعد استفهام نحو: أين بيئتُك فأزورك، وبعد تمني نحو: ليته عندنا فتحدّثنا، وبعد دعاء نحو: اللهم ارزقني بعيراً فأحجّ عليه، وبعد عرض نحو: ألا تنزل فتحدّثنا، أو يكون الفعل بعدها مستأنفاً، وذلك إذا دخلت الفاء على فعلٍ يصلح أن يكون شرطاً نحو قوله تعالى: "ومن عاد فينتقم الله منه"، أو يقع الفعل بعدها جوابياً لا يصلح أن يكون شرطاً وله موارد كثيرة منها: دخوله على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: "وإن يمسسك الله بخير فهو على كلّ شيءٍ قدير".
والزائدة: وهي أن يكون دخولها كخروجها نحو قول زهير:

إذا ما بتت على هوى
فثمَّ إذا ما أصبحتُ أصبحتُ غادياً

ولا يبعد زيادتها في قوله تعالى: "أفكلما جاءكم رسولٌ بما لا تهوى أنفسكم فريقاً كذبتهم وفريقاً تقتلون"، وعلى هذا تأول أبو الحسن الخفش الآية الكريمة ونحوها قوله تعالى: "أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت".
واختلف في الزائدة، فقد عُزي الى الأخفش أنه نقل أن العرب تذهب الى زيادتها في الخير مطلقاً نحو "أخوك فوجد"، ورأي آخر يذهب قائلوه الى زيادتها شريطة اقتران الخبر بأمر نحو: زيداً فاضربه، أو نهي نحو: زيداً فلا تضربه وردّ كلا الرأيين بحجة خلو الكلام من معنى الشرط، ولهذا فلا يستقيم اقترانها بالفاء إلا أن يكون فيه معنى الشرط نحو الأسماء الموصولة: نحو قوله تعالى: "الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم"، وقولهم: الذي يأتيني فله درهم. وعليه: فما عُري من معنى الشرط فلا تدخله الفاء، وعليه: يحمل قولهم: "أخوك فوجد"، وقولهم: "زيداً فاضربه"، وقولهم: "زيداً فلا تضربه".

م- قد ينوب عن الفاء ما يؤدي معناها نحو: "إذا" الفجائية، ومنه قوله تعالى: "إذا هم يقنطون".

ن- تقع الفاء على معانٍ أخر فتكون مرادفة لبعض الحروف منها:

* أن تأتي بمعنى "ثمَّ"، واليه ذهب ابن مالك في قوله تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان من سلالةٍ من طينٍ ثمَّ جعلناه نطفةً في قرارٍ مكينٍ ثمَّ خلقنا النطفةَ علقةً فخلقنا العلقةَ مضغةً فخلقنا المضغةَ عظاماً فكسونا العظامَ لحماً"، ونسب بعضهم هذا المعنى الى ابن مالك في قوله تعالى: "ألم ترأن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرةً". ولم يصرح هو بذلك إذ حمل معناه على السببية بمهلة، ووقفت فيها على تأويلات حسنة اتسعت لها دلالات الآية البيانية.

* أن تأتي بمعنى الواو وحملوا عليه قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ
بسقط اللوى بين الدخول فحوّمل.

* أن تأتي استئنافية نحو قوله تعالى: "ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا ممسك لها وما يُمسك فلا مرسل له".
ومما تقدّم بيانه: أن هذه الاستئنافية غير تلك الجوابية التي يقع بعدها الكلام مستأنفاً؛ لأن هذه يستأنف الكلام بعدها لإتمام معناه، وتلك يلزم استئناف الكلام فيها ارتباطاً بما قبلها معنى دون العمل.

- *- ذكر بعض النحويين أن الفاء تأتي على معنى "حتى" وتألوا عليه قوله تعالى: "فهم فيه شركاء" وهو وجه غريب بعيد التأويل ولا ينهض بحجة وقد رُدَّ في محلّه.
- *- أن تأتي بمعنى "الى" وتألوا عليه قوله تعالى: "إنَّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضةً فما فوقها" على معنى: الى ما فوقها وهو وجه له من المقبولية ما ينهض بدليله.

الهوامش:

- 1- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 63.
- 2- ديوان امرىء القيس: 9
- 3- ينظر: شرح التسهيل 3/354.
- 4- ينظر: لسان العرب: مادة (لسن): 9/41
- 5- ينظر: القاموس المحيط: 3/126، ومجمع البحرين: 1/489.
- 6- ينظر: لسان العرب: 9/42.
- 7- القاموس المحيط: 3/126، وبنظر: لسان العرب: 9/42، والفاء اللغة العربية: 35.
- 8- ينظر: القاموس المحيط: 3/123.
- 9- ينظر: لسان العرب: 9/41.
- 10- ينظر: القاموس المحيط: 3/127.
- 11- ينظر: لسان العرب: 9/43.
- 12- مجمع البحرين: 1/489.
- 13- المصدر نفسه: 1/489.
- 14- ينظر: القاموس المحيط: 3/127.
- 15- الكتاب: 1/12.
- 16- شرح قطر الندى: 12.
- 17- ينظر: الجنى الداني: 20.
- 18- المصدر نفسه: 20.
- 19- الصحابي: 29.
- 20- الإيضاح في علل النحو: 45.
- 21- شرح المفصل: 4/247.
- 22- ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.
- 23- الصحابي: 29.
- 24- شرح قطر الندى: 36.
- 25- الكتاب: 4/431، وبنظر: سر صناعة الإعراب: 1/55، وشرح المفصل: 5/518.
- 26- ينظر: المقتضب: 1/328.
- 27- ينظر: الصحابي: 123.
- 28- ينظر: المقتضب: 1/328.
- 29- ينظر: الكتاب: 4/433.
- 30- ينظر: المقتضب: 1/328.
- * عدَّ سيوييه هذين الجيمين حرفاً واحداً، وبذلك تكون عدتها عنده اثنتين وأربعين حرفاً.
- 31- ينظر: الكتاب: 4/432، وسر صناعة الإعراب: 1/59.
- 32- العين: 48.
- 33- الكتاب: 4/433.
- 34- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/59.
- 35- ينظر: المقتضب: 1/328.
- 36- ينظر: المحكم: 32-28.
- 37- ينظر: المصدر نفسه: 32-33.
- 38- ينظر: الفاء اللغة العربية: 15.
- * وأصل "قريسيات" "قريسات" من غير ياء ثانية ينظر: الفهرست لابن النديم: 29.
- 39- ينظر: الفهرست: 29، والمحكم: 34.
- * ذكروا - فيما روي عن ابن عباس- قال: "إنَّ لكل شيء تفسيراً علمه من علمه، وجهله من جهله، ثمَّ فسَّر "أبو جاد": "أبى آدم الطاعة، وجدَّ في أكل الشجرة، و"هواز" زلَّ فهوى من السماء الى الأرض، و"حطى" حطت عنه خطاياها، و"الكلمن": أكل من الشجرة، ومنَّ عليه بالتوبة، و"صعق" عصى فأخرج من النعيم الى النكد، و"قريسيات": أقرَّ بالذنب فأمن العقوبة". ينظر: المحكم: 33.
- 40- ينظر: الفهرست: 29.
- 41- ينظر: المحكم: 34.
- 42- الإيضاح في علل النحو: 54.
- 43- ينظر: الجنى الداني: 26.
- 44- ينظر: شرح المفصل: 4/450-451.
- 45- ينظر: الجنى الداني: 25-27.
- * وذلك في كتابه: حروف المعاني إذ عقد ابوابه على هذا التصنيف.
- 46- ينظر: الجنى الداني: 29.
- 47- ينظر: الكتاب: 4/434، وسر صناعة الإعراب: 1/207.
- 48- الكتاب: 4/433.
- 49- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/207.
- 50- ينظر: شرح المفصل: 4/414.
- 51- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/208.
- 52- ينظر: الكتاب: 4/478، وشرح المفصل: 5/520.
- * - وهي قراءة حمزة وقد قرأ بها خلف عن حمزة في كل القرآن، وواقفه المطوعي ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 1/365.
- 53- ينظر: شرح المفصل: 5/415.
- 54- ينظر: الكتاب: 4/434، وسر صناعة الإعراب: 1/211.
- 55- ينظر: الكتاب: 4/433.
- 56- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/211.
- 57- ينظر: الكتاب: 4/483، وسر صناعة الإعراب: 1/211.
- 58- ينظر: شرح المفصل: 5/414.
- 59- ينظر: الكتاب: 4/306.
- 60- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/216.
- 61- ينظر: المصدر نفسه: 1/241.
- 62- ينظر: الصحابي: 36.
- 63- ينظر: الجنى الداني: 60.

- 64- بنظر: مغني اللبيب: 1/158.
65- بنظر: الكتاب: 3/114.
66- المصدر نفسه: 1/14.
67- بنظر: مغني اللبيب: 1/158.
68- الكتاب: 1/35.
69- الكشاف: 1/315. وينظر: مغني اللبيب: 11/158.
70- بنظر: معاني الحروف: 43.
71- بنظر الكتاب: 4/237.
72- بنظر: الكتاب: 4/285, 483, وسر صناعة الإعراب: 1/213.

* نقل ابن مالك تفصيل المسألة فنسب الى البصريين ذهابهم الى أصالة السين , وعدّها حرفاً مستقلاً , والى الكوفيين بأنّها مقطّعة من سوف , وساق مزاعم الفريقين مختاراً رأي القائلين بفرعية السين من سوف , ومؤخداً من ذهب الى أصالة السين.

ومن تلك المؤاخذات: أنّ القائلين بأصالة السين يزعمون أنّ السين لو كانت فرعاً من سوف لكانت مدّة التسويّف فيها سواء , وليس كذلك عندهم لأنّ مدّة التسويّف في سوف أطول منها في السين فدلّ ذلك على أصالة كلّ منهما. وردّ ابن مالك هذا القول بدعوى رفضها قياساً , وسماحاً. أمّا القياس: فلأنّ الماضي , والمستقبل متقابلان , فكما أنّ الماضي لا يقصد به إلا مطلق الماضي دون فرق بين قرب الزمان , وبعده فكذلك المستقبل ينبغي ألا يقصد به إلا مطلق الاستقبال فيجري المتقابلان على سنن واحدة , وأمّا السماع فإنّ العرب عبّرت بسيفعل , وسوف يفعل عن المعنى الواحد , فصحّ بذلك توافقهما , وعدم اختلافهما , من ذلك قوله تعالى: "وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً" , وقوله تعالى: "فإنّ الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وقضل" , وقوله تعالى: "كلا سيعلمون ثمّ كلا سوف يعلمون" . ورجّح ابن مالك أنّ تكون السين فرعاً من سوف قال: "وأيضاً فقد أجمعنا على أنّ سَفَ وَسَوْ وَسَيّ عند من أثبتها فروع سوف , فلتنكّن السين أيضاً فرعاً لأنّ التخصيص دون مخصص مردود" . وفي المسألة أقاويل أخر ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل.

وفيما ذهب اليه ابن مالك من مؤاخذاته محلّ نظر , ويردّ عليه: بأنّ الماضي وإن كان يقصد به مطلق الماضي فلا أحسب أنّ ذلك مسوّغ ان يجري على سنن واحدة في المستقبل ؛ وذلك لوجود قرينة في فعل المستقبل تصرف دلالاته من المستقبل القريب بالسين الى المستقبل البعيد بسوف , أمّا الماضي فلا قرينة فيه تصرفه كما هو في المستقبل فخالفه على هذا القياس ولم يسغ أن يجري على نظيره .

أمّا السماع بحجة أنّ العرب عبّرت بسيفعل , وسوف يفعل عن المعنى الواحد فهو مردود لأمرين:

الأول: لأنّ المسألة خلافية , فقد ذهب جمع من النحويين الى حصول فرق بين السين وسوف , فالسين حرف استقبال يفيد الاستمرار , وسوف حرف يدل على التأخير والتنقيص .

الثاني: أنّ خصوص ما استشهد به من الآيات المباركة لا تدلّ على أنّ المعنى المعبّر عنه واحد , فالآيات لمباركة في مقامات خطائية مختلفة: فأما قوله تعالى: "وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً" إذ كانت الآية في مقام بيان صفات المؤمنين الذين هم المؤمنون محض الإيمان المخلصون , وقد عرفهم الله تعالى بأنهم تابوا , وأصلحوا , واعتصموا , وأخلصوا دينهم , فيعد أنّ بينت الآية صفات المؤمنين وعرفت بهم لقوله تعالى: "أولئك مع المؤمنين" إذ ذكرت الجزاء والفضل العظيم الذي وعدهم الله المقترن بسوف , وهو غير قوله تعالى: "فأما الذي آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل" فالآية في مقام بيان ثواب من اتبع برهان ربه , والنور النازل من عنده , وفي قوله تعالى: "كلا سيعلمون ثمّ كلا سوف يعلمون" يبدو من السياق الظاهر في الآية الاختلاف الحاصل في مدّة كلّ منهما , وكفى بذلك حجة في الفرق بين الدالّتين أنّ "ثمّ" وردت مقترنة مع سوف التي ناسبها في مدّة التسويّف والتأخير , ومن جهة أخرى لا يخفى خروج قوله تعالى: "كلا سيعلمون ثمّ كلا سوف يعلمون" عن دعواه ؛ لأنّ الوعد والوعيد مع سوف لا أشكال فيه , ومع السين للمبالغة وقصد تقريب الوقوع على أنّ ذلك يُعدّ مسوّغاً الى أنّ الردع الوارد بالسين أن يكون لما في الدنيا , وأن الردع بالسوف لما في الآخرة , ونحو ذلك من التاويلات القاضية باختلاف مدّتي السين , وسوف. الزعم الثاني: أنّ سَفَ وَسَوْ وَسَيّ ثبتت عندهم فروعاً لسوف فلتنكّن السين فرعاً منها . وهذا قول مردود ؛ لأنّ فرعية أولئك لا تُسوّغ فرعية السين , إذ قاس ما اشتهر استعمالاً , وثبت قياساً وهو السين على ما ندر استعمالاً بل لم يثبت استعمالاً , ولم يثبت قياساً , وهي الصيغ الثلاثة "سَفَ وَسَوْ وَسَيّ" , والغريب من ابن مالك أنّه بنى ذلك الرأي على ما ورد في كتاب المحكم , وهو مثال وحيد يكاد تنعدم نظائره , وعليه لا يجوز قياس ما لم يثبت على ما ثبت , ومخالفة القياس فيها أولى فإن كان لابن مالك سبيلٌ لإثبات فرعيته عن هذا الطريق فهو ناكب عن الصواب , وكما قيل: ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ينظر: شرح التسهيل: 1/25- 27, والبرهان في تفسير القرآن: 181-4/184 , والميزان في تفسير القرآن: 152, 119/5.

73- بنظر: الكتاب: 4/433, وسر صناعة الإعراب: 1/217.

74- الكتاب: 4/433.

75- بنظر: سر صناعة الإعراب: 1/217.

76- بنظر: الكتاب: 4/199-200, والجنى الداني: 61.

- 77- ينظر: الكتاب:4/199, والصاحبي:35.
 78- ينظر: شرح المفصل:5/417.
 79- ينظر: المصدر نفسه:3/21.
 80- ينظر: المصدر نفسه:3/23.
 81- ديوان الإعشى:147.
 82- ينظر: شرح المفصل:3/77.
 83- ينظر: شرح المفصل:3/78.
 84- الكتاب:3/293.
 85- ينظر: المصدر نفسه:3/139.
 86- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه:2/248.
 87- ينظر: الكتاب:3/140.
 88- ينظر: شرح المفصل:4/498.
 89- ينظر: الكتاب:4/434, وينظر: سر صناعة الإعراب:1/221.
 90- الكتاب:4/433.
 91- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/221.
 92- ينظر: المصدر نفسه:1/221.
 93- ينظر: الكتاب:4/479.
 94- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/221.
 95- ينظر: الكتاب:4/480.
 96- ينظر: المصدر نفسه:4/479.
 97- ينظر: الكتاب:4/478, وشرح المفصل:5/415.
 * - وهي قرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد زايًا ووافقهم رويين في قوله تعالى: "حتى يُصْدِرَ الرعاء" سورة القصص آية/23". وفي الكتاب هي قراءة الأعرج وأهل المدينة. ينظر: الكتاب:4/196 والنشر في القراءات العشر:2/250-251.
 98- الكتاب:1/290.
 99- ينظر: شرح المفصل:2/231.
 100- ينظر: المصدر نفسه:2/230.
 101- ينظر: الكتاب:4/434, وسر صناعة الإعراب:1/225.
 102- الكتاب:4/433.
 103- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/225.
 104- ينظر: الكتاب:4/483.
 105- ينظر: المصدر نفسه:4/239.
 106- لم يعرف اسم قائله ولم يُعثر عليه في كتب اللغة كما أشار الي ذلك محققا كتاب سر صناعة الإعراب, وهو ما تأكد لدي في رجوعي لبعض كتب النحويين نحو شرح المفصل, ومغني اللبيب, وشرح قطر الندى, وأمثالها. ينظر: هامش سر صناعة الإعراب:1/227.
 107- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/227.
 108- ينظر: الصاحبي:124, وسر صناعة الإعراب:1/227.
 109- ينظر: شرح المفصل:5/439.
 110- ينظر: الكتاب:4/470.
 111- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/226.
 * وهو من شواهد الكتاب, ولم ينسبه سيبويه الي قائل معين فقال "وسمعا مَن يوثق بعربيته" ثم أنشد له. ينظر: الكتاب:4/465.
 112- ينظر: الكتاب:4/465.
 113- ينظر: المصدر نفسه:1/51.
 114- ديوان الشماخ:290.
 115- ينظر: الكتاب:1/374-375, وشرح المفصل:2/20.
 116- ينظر: الكتاب:1/375.
 117- ينظر: المصدر نفسه:1/374,375.
 118- ينظر: المصدر نفسه:1/221.
 119- ينظر: المصدر نفسه:4/294.
 120- ينظر: الكتاب:4/434, وسر صناعة الإعراب:1/229.
 121- الكتاب:4/433.
 122- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/229.
 123- ينظر: شرح المفصل:5/406.
 124- ينظر: الكتاب:4/240.
 125- ينظر: شرح المفصل:5/406.
 126- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/229.
 127- ينظر: المصدر نفسه:1/229.
 128- ينظر: شرح المفصل:5/405.
 129- ينظر: الكتاب:1/375.
 130- ينظر: الكتاب:4/434, وسر صناعة الإعراب:1/237.
 131- الكتاب:4/433.
 132- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/237.
 133- ينظر: الكتاب:4/462, وشرح المفصل:5/548.
 134- ينظر: شرح المفصل:4/548.
 135- ينظر: الكتاب:4/466.
 136- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/239.
 137- ينظر: المصدر نفسه:1/237.
 138- ينظر: الكتاب:1/118.
 139- ينظر: الكشاف:2/488.
 140- ينظر: الميزان في تفسير القرآن:13/331.
 141- شرح المفصل:4/323.
 142- الكتاب:1/126.
 143- المصدر نفسه:1/119.
 144- شرح شواهد المغني:806.
 145- الكتاب:1/119.
 146- ينظر: الكتاب:4/434, وسر صناعة الإعراب:1/241.
 147- الكتاب:4/433.
 148- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/241.
 149- ينظر: شرح المفصل:5/348.
 150- ديوان شعر ذي الرمة:567.
 151- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/241, وشرح المفصل:5/362.

- 152- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/241.
- 153- ينظر: المصدر نفسه: 1/241.
- 154- ينظر: الكتاب: 4/433.
- 155- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/254.
- * وهي من الشواذ. وقرأها ابن مسعود. والآية هي "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسنجئننّه حتى حين". سورة يوسف: آية/35، ونحو ذلك ما ورد في عدد من السور القرآنية نحو: قوله تعالى: "إنّ هو إلّا رجلٌ به جنةٌ فترجموا به حتى حين" سورة المؤمنون: آية/25، وقوله تعالى: "فذرهم في غمرتهم حتى حين" سورة المؤمنون: آية/54، وقوله تعالى: "فتولّ عنهم حتى حين" سورة الصافات: آية/174، وقوله تعالى: "وتولّ عنهم حتى حين" سورة الصافات: آية/178، وقوله تعالى: "وفي ثمود إذ قيل لهم تمتعوا حتى حين" سورة الذاريات: آية/43، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 63.
- * ونحو ذلك: ما استشهد به سيبويه على إبدال العين بياء فيما اضطّر إليه كراهية الوقوف على حرف لا يدخله الوقف، منه قول الراجز:
ومنهلّ ليس له خوارق
وأرادي جمّة نفاقق.
- أراد: ضفادح. ينظر: الكتاب: 2/273
- 156- ينظر: الكتاب: 4/306
- 157- ينظر: مغني اللبيب: 1/162
- 158- ينظر: المصدر نفسه: 1/163-164
- 159- ينظر: تفصيل ذلك: المصدر نفسه: 163-164
- 160- ينظر: المصدر نفسه: 1/165.
- 161- ينظر: شرح المفصل: 4/498
- 162- ينظر: شرح المفصل: 4/499، ومغني اللبيب: 1/166
- 163- ينظر: مغني اللبيب: 1/166.
- * ينظر تفصيل ذلك: الجني الداني: 245-249، ومغني اللبيب: 1/166.
- 164- ينظر: شرح المفصل: 4/500، ومغني اللبيب: 1/169.
- * أضاف بعضهم وجهاً ثالثاً وهو: أن تكون حرفاً مصدرياً نحو قولهم: أعجبني أن تفعل أي: عن تفعل، ولم أحصه ضمن أوجه استعمالها كما فعل المرادي، وابن هشام؛ لأن ذلك لا يُخرجها عن معنى الحرفية، وهو أصل بابها. فقلنا ذكر الوجه الأول لها - بأن تكون حرفاً - عن ذكر الحرف المصدري، ينظر: الحنى الداني: 249، ومغني اللبيب: 1/168
- 165- ينظر: مغني اللبيب: 1/175.
- 166- ينظر: شرح المفصل: 3/128.
- 167- ينظر: المصدر نفسه: 4/513.
- 168- الكتاب: 2/348.
- 169- المصدر نفسه: 2/349.
- 170- ينظر: المصدر نفسه: 2/348-349.
- 171- ينظر: شرح المفصل: 4/513.
- 172- الكتاب: 4/233.
- 173- مغني اللبيب: 1/170.
- 174- ينظر: شرح المفصل: 4/372-373.
- 175- ينظر: شرح المفصل: 4/373، ومغني اللبيب: 1/170-171.
- 176- الكتاب: 3/157-158، وينظر: شرح التسهيل: 1/394.
- 177- ينظر: مغني اللبيب: 1/171.
- 178- ينظر: شرح المفصل: 4/373، ومغني اللبيب: 1/171.
- 179- ينظر: مغني اللبيب: 1/170.
- 180- ينظر: الكتاب: 4/434، وسر صناعة الإعراب: 1/255.
- 181- ينظر: الكتاب: 4/433.
- 182- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/255.
- 183- ينظر: الكتاب: 4/451، وشرح المفصل: 5/535.
- 184- ينظر: الكتاب: 3/479.
- 185- ينظر: مغني اللبيب: 1/177.
- 186- الكتاب: 3/479.
- 187- ينظر: شرح المفصل: 2/70.
- 188- ينظر: المصدر نفسه: 2/69.
- * اختلفوا في "غير" فقرأ ابن عامر، والكسائي، وخلف بنصب الراء، وقرأ الباقر برفعها. ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/251.
- 189- ينظر: الكتاب: 3/332.
- 190- ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: 1/191.
- 191- ينظر: شرح المفصل: 2/71.
- 192- ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: 1/191، وشرح المفصل: 2/71، ومغني اللبيب: 1/177.
- 193- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 3/168.
- 194- ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: 1/191، وشرح المفصل: 2/71.
- 195- ينظر: الكتاب: 1/220.
- 196- ينظر: المصدر نفسه: 3/293.
- 197- ينظر: المصدر نفسه: 3/294.
- 198- ينظر: شرح المفصل: 3/102.
- 199- ينظر: الكتاب: 3/302.
- 200- ينظر: الكتاب: 4/434، وسر صناعة الإعراب: 1/259.
- 201- الكتاب: 4/433.
- 202- ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/259.

- 203- ينظر: شرح التسهيل:3/352.
- 204- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن:1/235.
- 205- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/262, ومجمع البيان في تفسير القرآن:1/235.
- 206- ينظر: الجنى الداني:61, ومغني اللبيب:1/180.
- *- وهي قراءة ابن عباس, وابن مسعود. ينظر: مختصر في شواذ القرآن:6
- 207- ينظر: مغني اللبيب:1/156,180.
- 208- ديوان امرىء القيس:11.
- 209- ينظر: الكتاب:2/164.
- 210- ينظر: الكتاب:3/44, ومغني اللبيب:1/180.
- 211- الكتاب:4/217.
- 212- المصدر نفسه:4/216, وينظر:1/438, وشرح التسهيل:3/350.
- 213- المصدر نفسه:3/42, وينظر:1/438.
- 214- ينظر: الجنى الداني:63.
- 215- ينظر: المصدر نفسه:61.
- 216- ينظر: الصاحبى:142.
- 217- ينظر: معاني الحروف للرماني:34, والجنى الداني:61, ومغني اللبيب:1/180,181,182.
- 218- ينظر: الجنى الداني:61.
- 219- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/262, وشرح المفصل:5/13.
- 220- ينظر: الجنى الداني:61-62, ومغني اللبيب:1/180-1821.
- 221- الجنى الداني:64.
- 222- ديوان امرىء القيس:9.
- 223- ينظر: الجنى الداني:62, ومغني اللبيب:1/180-181.
- 224- ينظر: شرح التسهيل:3/352.
- 225- ينظر: المصدر نفسه:3/353.
- * أحصى علي بن عيسى الرماني من تلك الموارد ستة, وذكرها إجمالاً وهي: الاستفهام, والأمر, والنهي, والتمني, والجدد, والعرض, ولم يذكر منها الدعاء. أما المرادي فأحصى لجملة الجواب تسعة موارد, وهي: الأمر, والنهي, والدعاء, والاستفهام, والتحضيض, والعرض, والتمني, والنفي, والترجي. ينظر: معاني الحروف:43, والجنى الداني:74.
- 226- ينظر: معاني الحروف:44.
- 227- ينظر: الكتاب:3/33,34, وسر صناعة الإعراب:1/281,290.
- 228- الكتاب:3/33.
- 229- ينظر: سر صناعة الإعراب:1/282.
- 230- ينظر: الجنى الداني:74.
- 231- ينظر: معاني الحروف:45.
- 232- ينظر: الجنى الداني:66.
- 233- ينظر: الجنى الداني:68,69, ومغني اللبيب:1/183-184.
- 234- ديوان امرىء القيس:198.
- 235- ينظر: الجنى الداني:71, ومغني اللبيب:1/184-185.
- 236- ينظر: شرح المفصل:5/13, وشرح التسهيل:3/156, والجنى الداني:71, ومغني اللبيب:1185.
- 237- ينظر: الجنى الداني:72, ومغني اللبيب:1/185.
- 238- قائلة مجهول لا يُعرف ينظر: شرح شواهد المغني:468,873.
- 239- ينظر: شرح المفصل:1/251, والجنى الداني:70.
- 240- الكتاب:1/139, وينظر: الجنى الداني:70.
- 241- ينظر: الكتاب:1/139.
- 242- ينظر: مغني اللبيب:1/185.
- 243- شعر زهير بن أبي سلمى:164.
- 244- لم يُنسب الى أحد. ينظر: شرح شواهد المغني:473.
- 245- ينظر: معاني القرآن:1/141.
- 246- مجمع البيان في تفسير القرآن:1/296.
- 247- ينظر: معاني القرآن:1/40-241, وسر صناعة الإعراب:1/297.
- 248- إعراب القرآن وبيانه, لمحيي الدين درويش:3/295.
- 249- الكتاب:3/63-64, وينظر: مغني اللبيب:1/184.
- 250- ينظر: شرح التسهيل:3/354.
- 251- ينظر: المصدر نفسه:3/354.

*- مما يُلفت النظر اليه أنّ ابن ماكٍ لم يُصرح في تأويل هذه الآية الكريمة بأن الفاء رادفت "ثمّ" إذ قال: "وقد تكون مع السببية بمهلة", وهو خلاف تصريحه في الآية السابقة إذ يقول: "وقد يقع الفاء موقع ثمّ" كقوله تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثمّ جعلناه نطفةً في قرار مكين ثمّ خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام لحماً" ونحوها من الآيات المباركات, وهو أمر يستوقف ذوي النظر, ولعل النكتة في ذلك - بحسب ظني-: أنّ الفاء في الاستعمال الأول في قوله تعالى: "الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرةً" لم تخرج لديه عن معناها الى معنى الترادف "بئثمّ" - وإن توؤلت على هذا المعنى في كلمات بعضهم-, والسبب - كما أظن- لأنّ الفاء في إحدى مراتبها تفيد المهلة كما تقدم في الفاء التعقيبية نحو: تزوج فلان فولد له ولد, ولا يمتنع هذا المعنى في السببية- وهو المعنى المختصّ بالآية- ما دام الثاني متسبباً عن معنى عن الأول. فقد تقتضي تلك الملازمة السببية, بأنها أفادت التراخي أو العطف بمهلة لكنها لا ترقى الى دلالة "ثمّ" وإفادتها العطف بمهلة أي: يكون المعنى من معاني الفاء التي خرجت الى فائدة المهلة الزمانية لا أنها رادفت "ثمّ" فاستقام معنى الآية, وهذا التعليل يتفق- كما أظن- مع قول ابن مالك "وقد يكون مع السببية بمهلة" ولم يقصد أنها رادفت "ثمّ", وربما شدة المقاربة بين دلالة الفاء السببية, ودلالة "ثمّ" حملت المتأولين على القول بأن ابن مالك ذهب الى ترادف الفاء لمعنى "ثمّ" كما تقدم.

252- الجنى الداني: 62.

253- ينظر: المصدر نفسه: 62.

254- ينظر: الصحابي: 142, والجنى الداني: 63, ومغني اللبيب: 1/181

255- ديوان امرئ القيس: 9

256- ينظر: مغني اللبيب: 1/181

257- ينظر: الجنى الداني: 76

258- ينظر: مغني اللبيب: 1/187.

*- اختلفوا في "يكون" في ستة مواضع: سورة البقرة, وآل عمران, والنحل, ومريم, ويس, والمؤمن, فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة, ووافقه الكسائي في النحل, ويس, وقرأ الباقرن بالرفع فيهما. ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/220.

259- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 1/361

260- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن 1/361, ومغني اللبيب: 1/187.

261- ينظر: الجنى الداني: 77.

262- ينظر: الجنى الداني: 77, ومغني اللبيب: 1/181

263- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 1/33.

ثبت المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم .
- 2- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات), تأليف العلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا, (ت 1117), حققه, وقدم له: د. شعبان محمد إسماعيل, عالم الكتب, بيروت- مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة, الطبعة الأولى (1407-1987).
- 3- إعراب القرآن الكريم وبيانه, تأليف: الأستاذ محيي الدين درويش, دار اليمامة, ودار ابن كثير, دمشق- بيروت, الطبعة السابعة (1420-1999).
- 4- الف باء اللغة العربية, تأليف: جواد أمين الورد, مطبعة العاني- بغداد, (1409-1989).
- 5- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن, تأليف: العكبري أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616).
- 6- الإيضاح في علل النحو, للزجاجي أبي القاسم, (ت 337), تحقيق: د. مازن مبارك, دار النفائس, الطبعة, بيروت, الطبعة الثالثة (1399-1979).
- 7- البرهان في علوم القرآن, للإمام: الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه, الطبعة الأولى: (1376-1957).
- 8- التعلية على كتاب سيبويه, تأليف: الفارسي أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار, (ت 377), تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوززي, الطبعة الأولى (1410-1990).
- 9- الجنى الداني في حروف المعاني, صنعه: المرادي الحسن بن أبي القاسم (ت 749), تحقيق: د. فخر الدين قباوة, وأ. محمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية بيروت- لبنان, الطبعة الأولى (1413-1992).
- 10- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس, شرح وتعليق: د. محمد حسين, مكتبة الآداب بالجماميزت.
- 11- ديوان امرئ القيس, شرحه, وضبطه, وقدم له: غريد الشيخ, مؤسسة الأعلمي للمطبوعات, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى (2001-1421).
- 12- ديوان شعر ذي الرمة, عنى بتصحيحه, وتنقيحه: كارليل هنري هيس مكارنتي (1337-1919).
- 13- ديوان الشماخ بن ضرار, تحقيق: صلاح الدين الهادي, دار المعارف بمصر, الطبعة الأولى (1968).

- 14- سر صناعة الإعراب، تأليف: ابن جني أبي الفتح عثمان (ت392)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الثانية (1428-2007).
- 15- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (ت672)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار الهجرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (1410-1990).
- 16- شرح شواهد المغني، تأليف: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911)، لجنة التراث العربي.
- 17- شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف: ابن هشام الأصاري أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761)، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة (1383-1963).
- 18- شرح المفصل، تأليف: ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (ت643)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (1422-2001).
- 19- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب- باب النصر، الطبعة الأولى (1390-1970).
- 20- الصحابي في فقه اللغة، لابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395)، تحقيق: السيد. أحمد صقر، مكتبة ومطبعة: دار إحياء الكتب العربية.
- 21- الفهرست، تأليف: ابن النديم محمد بن إسحاق، تحقيق: د. ناهدة عباس عثمان، دار قطري بن فجاعة، الطبعة الأولى (1985).
- 22- القاموس المحيط والقاموس الوسيط، للفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، دار العلم للجميع، بيروت- لبنان.
- 23- الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت180)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية (1402-1982)، والطبعة الثالثة (1408-1988).
- 24- الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: الزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (ت538)، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.
- 25- كتاب العين، للفراهيدي أبي عبد الرحمن أحمد بن محمد (ت175)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية (1409).
- 26- لسان العرب، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم (ت711)، قم- إيران (1405).
- 27- مجمع البحرين، للطريحي فخر الدين، تحقيق: السيد. أحمد الحسيني، مكتبة النشر، الطبعة الثانية (1408).
- 28- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي أبي الفضل علي بن الحسن (ت548)، حققه وعلق عليه: لجنة من العلماء، وقدم له: السيد. محسن الأمين العاملي، مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (1415-1995).
- 29- المحكم في نقط المصاحف، الفه: الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444)، عنى بتحقيقه: د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ودار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة الثانية (1418-1997).
- 30- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (ت370)، عنى بشره: ج. برجستراسر، المطبعة الرجمانية بمصر (1934).
- 31- معاني الحروف، للرماني أبي الحسن علي بن عيسى، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، الطبعة الثالثة (1404-1984).
- 32- معاني القرآن، صنفه: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215)، حققه: د. فنز فارس، الطبعة لاثالثة (1401-1981).
- 33- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: ابن هشام الأصاري أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الصادق، طهران- إيران، الطبعة الأولى.
- 34- المقتضب، صنعه: المبرّد أبي العباس محمد بن يزيد (ت285)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة (1415-1994).
- 35- الميزان في تفسير القرآن، تأليف: الطباطبائي العلامة السيد. محمد حسين، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة.
- 36- النشر في القراءات العشر، تأليف: ابن الجزري محمد بن محمد (ت823)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: أ. علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.